هذه رسالة في
أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعضٍ قياساً عند البصريين وينوب بعضها عن بعض قياساً عند الكوفيين وبعض المتأخرين وفي التضمين النحوي والبياني
للعلامة محمد الدمنهوري (ت١٢٨٨هـ)

م.بشرى أحمد محمد أمين

كلية البنات

أ.م.د.جاسم الحاج جاسم

كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

كلية أصول الدين

المقدمة..

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد.

فقد حوت المكتبة العربية كنوزاً من التراث العلمي، خطّتها أنامل علماء أجلاء، بذلوا الغالي والنفيس، وأفنوا عمرهم في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية، فوصلت مؤلفاتهم إلينا، فكان لزاماً علينا أن ننشر علومهم ومصنفاتهم حتى يقرأها الناس ويعلموا فضل الإسلام على سائر البلاد والعباد، وفضل الأمة العربية على سائر الأمم.

ومن هؤلاء العلماء الشيخ العلامة محمد الدمنهوري (ت١٢٨٨هـ) المدرس في الجامع الأزهر في وقته، والذي كان يُعَدّ من أفاضل علماء زمانه، فقد ترك لنا إرثاً علمياً في علوم شتى، وعلى الرغم من كونه من المتأخرين إلا أن مؤلفاته كان لها الأثر فيمن ألف بعده وكتب، حتى إنّ بعضها قد دُرِّسَ في الجامع الأزهر لطلبة العلم.

ومن مخطوطاته النفيسة رسالة في مذهب الكوفيين والبصريين في حروف الجر، وضمّنها دراسة عن التضمين النحوي والتضمين البيان، فموضوع التّضمين لم يسبر أغواره إلا القليل، ومنهم ابن كمال باشا في رسالته في التضمين ولا تزال مخطوطة.

ولأهمية هذه الرسالة قمنا بتحقيقها معتمدين على نسخة فريدة، وقد نُسِخَتْ على الأصل، وفي حياة المؤلف أيضاً، وقد شمل التحقيق قسمين: القسم الأول/ وهو القسم الدراسي وتضمن حياة المؤلف ومصنفاته، والتعريف بالمخطوط، مع دراسة منهج المؤلف فيه، مع ذكر منهجنا في التحقيق. والقسم الثاني تضمنّ التحقيق وعملنا فهارس للآيات والأشعار والأعلام الذين وردوا في النص المحقق مع فهرس لمصادر التحقيق.

ونسأل الله أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم المجيب.

□

أولاً- حياته وعلمه ووفاته

هو محمد بن محمد المصري الهلباوي[١]، الشافعي الدمنهوري، وكنيته أبو عائشة [٢]، وقد ظهرت هذه الكنية على بعض مؤلفاته، ولم تذكر المصادر شيئاً عن حياته، ونشأته، أو حتى تأريخ ولادته أو المكان الذي وُلِدَ فيه، ولم تتطرق هذه المصادر التي تحدثت عن حياته إلى شيوخه الذين أنهل منهم علمه، ولا إلى تلامذته الّذين درسوا على يديه، ولم تذكر أيضاً رحلاته في طلب العلم، وهذا ربما يكون دليلاً على أنه ولِدَ ونشأ في داخل مصر وتلقى علومه من أستاذة عصره الذي نشأ فيه، فالمصادر التي تُرجِمَتْ له ذكرت أنه من علماء الأزهر الشريف، فقد كان من مدرّسي الجامع الأزهر[٣].

ثانياً- مؤلفاته

ترك لنا العلامة الدمنهوري رحمه الله ثروة من المؤلفات وفي علوم شتى توزعت بين نحوية وبلاغية وعروضية وفقهية وغيرها، ولم يُحَقّقْ أيٌّ من هذه المخطوطات على حَدِّ علمنا، وبقيت حبيسَة المكتبات العربية، وأغلبها حوتها دار الكتب المصرية، وعلى هذا طُبِعَ بعضها من غير تحقيق في مطابع بولاق في القاهرة، وبما أنّ العلّامة كان من مدرّسي الجامع الأزهر، فقد تناول الطلبة آنذاك بعض مصنفاته في الدراسة، وأغلبها عبارة عن حواشي على متون أو شروح أو عبارة عن رسائل تتضمن شرح مسائل مختارة، يبيّن فيها آراء العلماء الذين سبقوه في هذه المسائل، وقد يفصّل الدمنهوري القول فيها بين معلل ومرجح، وقد يعترض على بعضها مع بيان وجه الاعتراض، ويستدل على ما يذهب إليه من آراء وأقوال بما تيسّر من الشواهد. وإليك أشهر مصنفاته:

١- إرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والعروض والقوافي[٤]، والمسماة بالحاشية الكبرى ذكر المؤلف أنه ابتدأ تأليفه لها في ابتداء سنة ١٢٣٠هـ. وهو مطبوع بلا تحقيق بالمطبعة العامرة الشرقية في مصر سنة ١٣٠١هـ.

٢- المختصر الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي[٥]، والمسماة بالحاشية الصغرى، وقد كان الفراغ من تأليفها أواخر سنة ١٢٣٠هـ.

٣- رسالة في مذهب الكوفيين والبصريين في حروف الجر وفي التضمين النحوي والبياني، تفرد بذكرها الزركلي[٦]، وهي مدار بحثنا وتحقيقنا.

٤- فتح العليم الباسط في رسم الأرباع والبسائط[٧]/ نسخة منها في دار الكتب المصرية تحت رقم (١١٠) وبخط المؤلف نفسه سنة ١٢٧٤هـ.

٥- لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية في الاستعارات[٨]/ مخطوط في مكتبة جامعة تورنتو تحت رقم ٦١٦١-d36- ٨١٨١.

٦- رسالة في إعراب أبيات وأمثلة نحوية[٩]/ توجد نسخة منه وبخط المؤلف في دار الكتب المصرية.

٧- حاشية على شرح قطر الندا وبل الصدى لابن هشام الأنصاري[١٠]/ توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية[١١].

٨- رسالة في علم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهية/ لم تذكر من ضمن مؤلفاته في كتب التراجم، توجد منه نسخة في جامعة الملك سعود تحت رقم ٣٦٢١، ١٦٠/ر، عمادة شؤون المكتبات.

٩- أبيات فيمن يجب الإيمان بهم من الرسل مع ترتيبهم في الإرسال[١٢].

ثالثاً وفاته

اتفقت المصادر على أن وفاته كانت سنة ١٢٨٨هـ.

رابعاً التعريف بالمخطوط وصحة نسبته إلى مؤلفه

ذكرت المصادر التي ترجمت للدمنهوري أن رسالته في حروف الجر عند الكوفيين والبصريين هي من ضمن مؤلفاته، وكذلك الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوط يؤكد نسبة المؤلَّف لمحمد الدمنهوري وقد نُسِختْ في حياتِهِ على يد الناسخ محمد عليش المالكي عام ١٢٨٤هـ، والمخطوط نسخة فريدة تقع في عشر ورقات وبواقع (٢٤) سطراً في الصفحة الواحدة، وهي من مخطوطات جامعة الملك سعود تحت رقم ٢٤٤٧، ٤١٥/ر.د، عمادة شؤون المكتبات، ولم أجد نسخة أخرى على الرغم من البحث الطويل في مكتبات العالم فيما وقع بين يديّ من فهارسها.

خامساً منهج المؤلف في المخطوط

تناول المؤلف في رسالته مسألتين:

المسألة الأولى- ذكر فيها العلامة محمد الدمنهوري مذهب البصريين والكوفيين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فقد لخص رأي العلماء فيها ورأي بعض المتأخرين، فقد ذكر أن مذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بقياس، ومذهب البصريين هو أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وقد خالفهم بعض المتأخرين على وفق ما ذكر ابن هشام في مغنيه والصبان في حاشيته على شرح الأشموني، وتناول المؤلف عبارة ابن هشام بالدراسة والمناقشة، وكذلك عبارة الصبان في حاشيته، وقد استنتج من ذلك أن البصريين لهم ثلاثة تأويلات في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

ثم شرع المؤلف في تفصيل معاني الحرف الواحد والاستدلال على ذلك بالقرآن الكريم والشعر، كالباء في (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقــوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، فقد اختلف العلماء في معناها، فمرة تكون للمصاحبة ومرة للاستعانة، وهل تدخل هذه المعاني في باب المشترك اللفظي أو في باب المشترك المعنوي، أو في باب الاستعارة التبعية أو الاستعارة بالكناية، مستدلاً بآراء البلاغيين والنحويين على حد سواء ومنهم السعد التفتازاني والسيد الجرجاني وعضد الدين الأيجي، والناصر اللقاني والعلامة الأمير السمباوي وغيرهم، واستدل أيضاً بأبيات شعرية بعضه خص النيابة وبعضها خص التضمين.

المسألة الثانية- تناول المؤلف مسألة التضمين النحوي والبياني وتعريف العلماء له ومنهم ابن هشام والشهاب في طراز المجالس، وأبو حيان في ارتشاف الضرب، وكذلك آراء السعد التفتازاني والدماميني في شرحه على مغني اللبيب وابن كمال باشا وغيرهم، والخلاف بينهم في أن التضمين النحوي قياسي على الأشهر، والتضمين البياني قياسي بالإجماع، واستدل المؤلف بآراء من سبقه في ذلك وبأقوال بعض المفسرين كالزمخشري في الكشاف وأبي السعود في تفسيره (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، وفصّل القول في بعض أقوال العلماء في هذه المسألة، وله اختيارات وردود ضمّنتها الرسالة لا يتّسع المقام لذكرها.

سادساً- منهجنا في التحقيق

بما أنّ المخطوط نسخة فريدة لا ثاني لها، لذلك كُنّا حريصين على إخراجه بصورة تتناسب وأهمية الموضوع الذي تحويه وكما أراد مؤلفه رحمه الله تعالى، فكان منهجنا في التحقيق على النحو الآتي:

أولاً/ ضبط المخطوط بأكمله بالشكل وتحريكه من بدايته إلى نهايته حتى يكون خالياً من التصحيف والتحريف.

ثانياً/ ضبط الآيات القرآنية بالشكل ووضعها بين أقواس زهرية تمييزاً لها من النصوص الأخرى.

ثالثاً/ قمنا بترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط بالعودة إلى كتب التراجم، فقد وجدنا صعوبة في الحصول على ترجمة لبعض منهم لكونهم في عصور متأخرة.

رابعاً/ توثيق الأقوال والنصوص المنقولة من علماء سبقوا عصر المؤلف وذلك بالعودة إلى مؤلفاتهم، ما عدا بعضهم مثل ابن كمال باشا، فرسالته في التضمين مخطوطة ولم أستطع الحصول عليها.

خامساً/ تخريج الآيات القرآنية والأبيات الشعرية.

سادساً/ فسّرنا بعض الألفاظ التي قد يشكل معناها على القارىء، والتي نجد أنها بحاجة إلى توضيح.

سابعاً/ قمنا بدراسة بعض المسائل في الهامش، فقد وجد الباحثان أنها بحاجة لبسط في القول.

ثامناً/ أقحمنا بعض الزيادات في المخطوط؛ لأنّ السياق يقتضي ذلك، وحصرناها بين أقواس مثلثية.

تاسعاً/ وظّفنا علامات الترقيم كالفوارز والفوارز المنقوطة وعلامات الاستفهام.

عاشراً/ وضعنا فهارس للآيات والأعلام والأبيات، فضلاً عن مصادر التحقيق.

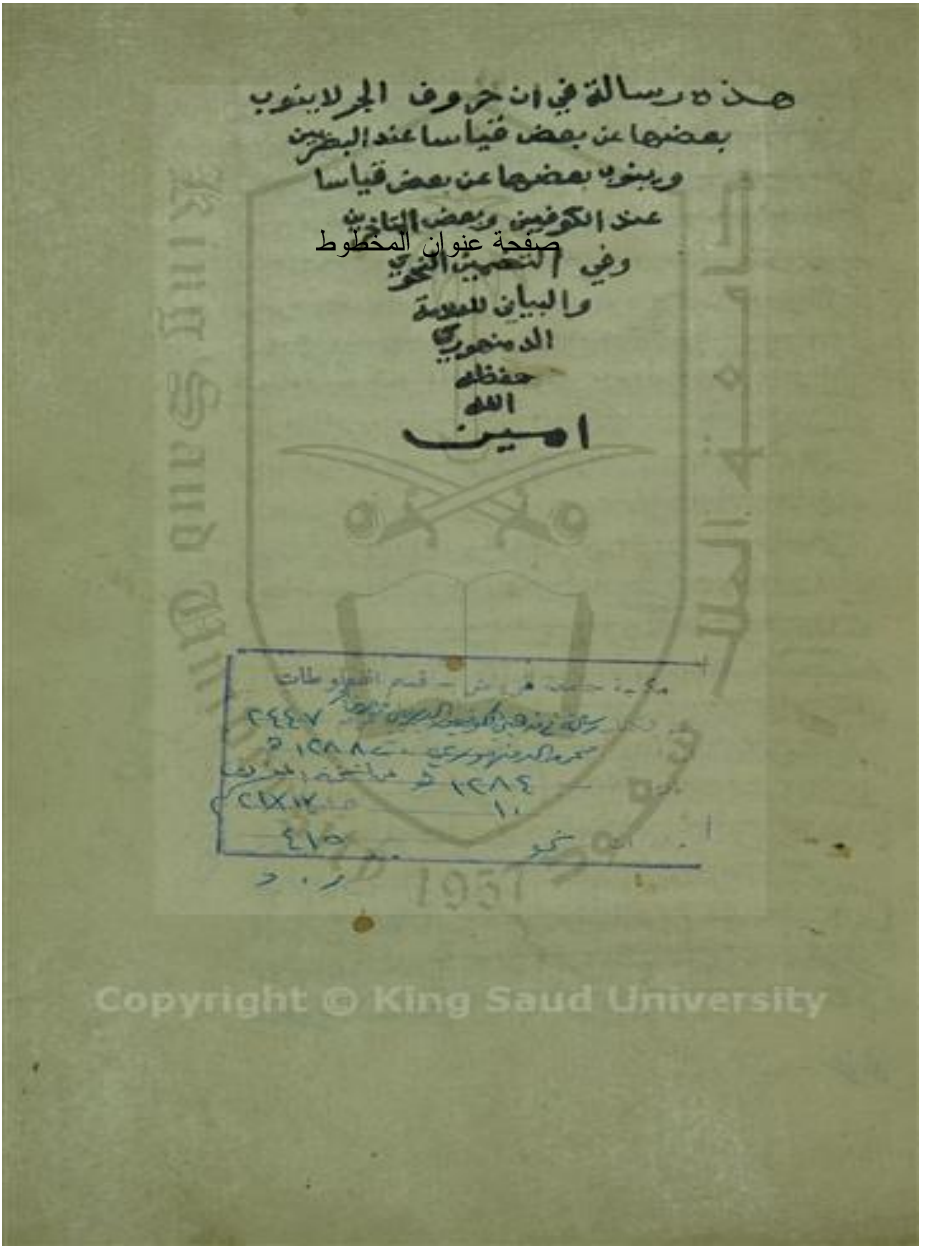

الورقة الأولى من المخطوط

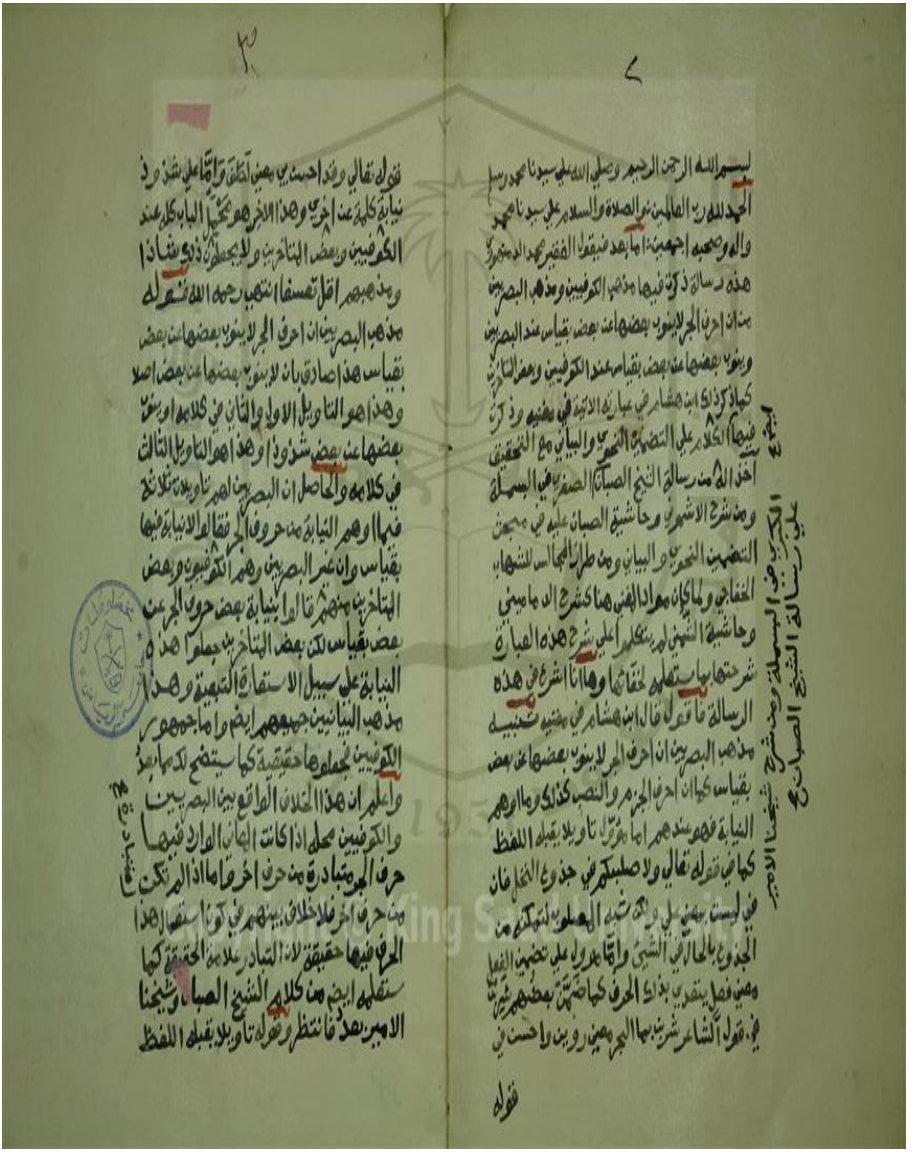

الورقة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرّحيمِ وصلّى اللهُ على سَيِّدِنا محمد وسلّمَ

الْحَمْدُ للّهِ ربِّ العالَمينَ، والصلاةُ والسّلامُ على سيِّدِنا محمدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعينَ، أمّا بَعْدُ، فيقولُ الفَقيرُ محمدٌ الدّمَنْهوريُّ: هذه رِسالَةٌ ذَكَرْتُ فيها مَذْهَبَ الكوفيينَ ومَذْهَبَ البَصْرِيّينَ مِنْ أنّ أحْرُفَ الجَرِّ لا يَنُوبُ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ بِقياسٍ عِنْدَ البَصْرِيّينَ، ويَنُوبُ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ بِقِياسٍ عِنْدَ الكُوفِيّينَ، وبَعْضِ المُتَأخّرينَ كما ذَكَرَ ذلكَ ابْنُ هشام في عِبارَتِهِ الآتِيَةِ في (مُغْنِيهِ)[١٣]، وذَكَرْتُ فيها الكَلامَ أيضاً على التَّضْمينِ النَّحْويِّ والبَيَانيِّ معَ التَّحْقيقِ آخِذاً لَهُ مِنْ رِسالَةِ الشَيْخِ الصبّانِ الكُبْرى في البَسْمَلَةِ، ومِنْ شَرْحِ شَيْخِنا الأميرِ على رِسالَةِ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ الصُّغْرى في (الْبَسْمَلَةِ)[١٤]، ومِنْ (شَرْحِ الأَشْمُونِي) و(حَاشِيَةِ الصبّانِ) عَلَيْهِ في مَبْحَثِ التَّضْمينِ النَّحْويِّ والبَيانيِّ[١٥]، ومِنْ (طِرازِ المَجَالِسِ) للشِّهَابِ الخَفَاجيِّ[١٦]، ولمّا كانَ موادّ المُغْني هنا (شَرْحِ الدّمَاميني)[١٧]، و(حَاشِيَةِ الشُّمُنِّي)[١٨] لَمْ يَتَكَلَّمُوا على شَرْحِ هَذِهِ العِبَارَةِ شَرَحْتُها بِما سَتَعْلَمُهُ لِخَفَائِهَا، وها أنا أشرعُ في هذهِ الرِّسَالَةِ فأقُولُ: قالَ ابنُ هُشام في مُغْنِيهِ[١٩]: تَنْبيه: مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ أنَّ أحْرُفَ الجَرِّ لا ينُوبُ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ بِقِياسٍ كَما أنّ أحْرُفَ الجَزْمِ والنَّصْبِ كَذَلِكَ، ومَا أُوهِمَ النِّيَابَةُ فَهُوَ عِنْدَهُم إمّا مُؤَوّلٌ تَأْويلًا يَقْبَلُهُ اللّفظُ كَمَا في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٢٠]، فإنّ (في) لَيْسَتْ بِمَعْنى (عَلى)، ولَكِنْ شُبِّهَ المَصْلُوبُ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الجُذُوعِ بالْحَالِّ في الشَيْءِ، وإمّا مُؤَوّلٌ علَى تَضْمينِ الفِعْلِ مَعْنى فِعْلٍ يَتَعَدّى بَذلكَ الحَرْفِ، كَما ضَمَّنَ بَعْضُهُم (شَرِبْنَ) في قَوْلِ الشّاعِرِ[٢١]: شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ، مَعْنى (رَوَيْنَ)، و(أَحْسَنَ) في قَوْلِهِ تَعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[٢٢]، مَعْنى (لَطَفَ)[٢٣]، وإمّا عَلَى شُذُوذِ نِيَابَةِ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرى، وهَذا الآخِرُ هَوَ مَحْمَلُ البَابِ كُلِّهِ عَنْدَ الكُوفِيّينَ وبَعْضُ المُتَأخّرِينَ، ولا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ شَاذًّا، ومَذْهَبُهُم أَقَلُّ تُعَسُّفًا، انتَهى رَحِمَهُ اللهُ.

قَوْلُهُ: مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ أنّ أَحْرُفَ الجَرِّ لَا يَنُوبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِقِياسٍ هذا صادِقٌ بِأنْ لَا يَنُوبَ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ أصْلًا، وهذا هَوَ التَّأْويلُ الأوّلُ، والثّانِي في كَلَامِهِ، أو يُنُوب بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ شُذُوذاً، وهذا هُوَ التّأْويلُ الثالثُ في كَلَامِهِ، والحاصِلُ أنّ البَصْرِيّينَ لَهُم تأْويلاتٌ ثَلاثَةٌ فيمَا أوهِمَ النِّيَابَةُ مِنْ حروفِ الجَرِّ، فَقَالُوا: لا نِيَابَةَ فيها بِقِياسٍ، وأنّ غَيْرَ البَصْرِيّينَ، وهُم الكُوفيونَ، وبَعْضُ المُتَأَخّرينَ مِنْهُم قالُوا بِنِيابَةِ بَعْضِ حُرُوفِ الجَرِّ عَنْ بَعْضٍ بِقياسٍ، لَكِنَّ بَعْضَ المُتَأخّرينَ جَعَلُوا هَذِهِ النّيابَةِ على سَبيلِ

الاسْتِعَارَة التّبَعِيَةِ[٢٤]، وهَذا مَذْهَبُ البَيانيّينَ[٢٥] جَميعهم أيضاً. وأمّا جُمْهُور الكوفيّينَ فَجَعَلُوها حَقِيقيّةً كَمَا سَيتَّضِحُ لَكَ مِمّا بَعْدُ.

واعلَمْ أنّ هذا الخلافَ الواقِعَ بَيْنَ البَصْرِيّينَ والكوفيّينَ مَحَلُّهُ إذا كَانَت المَعَاني الوارِدُ فيها حَرْفُ الجَرِّ مُتَبَادَرَةً[٢٦] مِنْ حَرْفٍ آخَر، وأمّا إذا لَمْ تَكُنْ مُتَبادَرَةً مِنْ حَرْفٍ آخر، فلَا خلافَ بَيْنَهُم في كَوْنِ استِعْمالِ هذا الحَرْفِ فيها حَقِيقَةً؛ لأنّ التّبادُرَ عَلامَةُ الحَقيقَةِ كَما ستَعْلَمُهُ أيْضاً مِنْ كَلامَي الشَيْخِ الصبّانِ[٢٧] وشَيْخِنا الأميرِ[٢٨] بَعْدُ فانْتَظِرْ. وَقَوْلُهُ تَأْويلًا يَقْبَلُهُ اللّفْظُ، أي: لَفْظا الحَرْفِ. وقَوْلُهُ: فإنّ (في) لَيْسَتْ بِمَعْنى (على)، أي: بَلْ هي باقِيةٌ عَلى مَعْناها. وقَوْلُهُ: ولَكِن شُبِّهَ المَصْلُوبُ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الجُذوعِ بالْحَالِّ في الشَيْءِ، الأوْلَى أنْ يقُولَ بالْحالِّ فيها، وحينَئذٍ فاستِعْمالِ الحَرْفِ عِنْدَهُم كَلَفْظِ (في) في التَّرْكيبِ الَّذي هُوَ فيهِ على سَبيلِ الاسْتِعارةِ بالْكِنَايَةِ.

وحاصِلُ إجْراءِ هذِهِ الاسْتِعَارَةِ على مَذْهَبِ البَصْرِيّينَ أنْ تقُولَ: شُبِّهَ المَصْلوبُ على الجُذوعِ بالْحَالِّ فيها بِجامِعِ المُمْكِنِ في (كلّ)، واسْتُعيرَ اللّفْظُ الدالُّ على المُشَبَّهِ بِهِ، والقَرينةُ هنا إثباتُ لَفْظِ (في) الدالّةِ على أنَّ المَشَبَّهِ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ في المُشَبَّهِ، وحينَئذٍ المرادُ بالْحَالِّ فيها نَفْسُ المَصْلُوبِ على الجُذوعِ، وهذِهِ الاسْتِعَارَةُ بالكِنَايَةِ[٢٩] عِنْدَهُم نَظيرُ الاسْتِعارَةِ بالْكِنايَةِ على مَذْهَبِ جُمْهُورِ البَيانِيّينَ فيها في نَحْوِ: أظْفَارُ المَنِيَّةِ انْشَبَتْ زَيْداً. وَقَوْلُهُ: وإمّا مُؤَوّلٌ على تَضْمينِ الفِعْلِ مَعْنى فِعْلٍ يَتَعَدّى بِذلِكَ الحَرْفِ كَمَا ضَمَّنَ بَعْضُهُمْ، أي: بَعْضُ البَصْرِيّينَ (شَرِبْنَ، في قَوْلِ الشاعرِ: شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ... إلخ)، وهذا الفِعْلُ الّذي في التَّضْمينِ باقٍ على مَعْناهُ الحَقِيقيِّ، كَما قَالَهُ بَعْضُهُم، وستَعْلَمُهُ مِمّا بَعْدُ، وستَعْلَمُ الكَلامَ على التَّضْمينِ مِنْ عِبارةِ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ، وعِبارَةِ شَيْخِنا الأميرِ فيما كَتَبَاهُ على البَسْمَلَةِ، ومِنْ عبارَةِ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ في حاشِيَتِهِ على الأشْمُوني فانْتَظِرْ. قالَ في طِرازِ المَجالسِ[٣٠]: التَّضْمينُ لُغةً جَعْلُ الشَّيْءِ في ضِمْنِ الشَّيْءِ أو جَعْلُ شَخْصٍ ضَامِناً لآخرَ، ويَصِحُّ أخْذُهُ مِنْ كُلٍّ مِنْهُما، إمّا لأنّ الثّاني كأنّهُ في ضِمْنِ الأوّلِ، أو لأنّهُ مُسْتَلْزِمٌ لَهُ، والأوّلُ أقْرَبُ[٣١]، وفي الاصْطِلاحِ، أمّا عِنْدَ العَروضِيّينَ فتوَقُّفُ معنى البَيْتِ على ما بَعْدَهُ، وهُوَ مَعيبٌ في الكَلامِ. وأمّا عِنْدَ الأُدَباءِ فَذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كلامِ الغَيْرِ مِنْ غَيْرِ إشارَةٍ إليهِ، كقَوْلِ ابنِ تميم[٣٢]:

سَبَقَتْ إلَيْكَ مِنَ الحدائقِ وَرْدَةٌ وأتَتْكَ قَبْلَ أوانِها تَطْفيلًا

طَمَعَــتْ بِلَثْمِــكَ إِذْ رَأَتْــكَ فَجَمَّعَــتْ فَمَهــا إِلَيْــكَ كَطالــبٍ تَقْبيلَــا

أمّا عِنْدَ النُّحاةِ فَلَهُ اسْتِعْمالانِ: أحدُهُما دلالَةُ الاسمِ بالوَضْعِ على مَعْنىً حقُّهُ أنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بالحَرْفِ كأسْماءِ الشَّرْطِ والاسْتِفْهامِ، وهو أحَدُ عِلَلِ البِناءِ، والثّاني وَهُوَ المقْصُودُ هنا إجراء أحكامِ لَفْظٍ على آخر ليَدُلَّ على مَعْناهُ[٣٣]، وقيلَ: هُوَ إشْرابُ لَفْظٍ مَعْنى لَفْظٍ آخر لِيُعْطيَ حُكْمَهُ[٣٤]، فقَوْلُنا أحكامُ لَفْظٍ أعَمُّ مِنَ الفِعْلِ، ومِنَ التَّعْدِيَةِ وغيْرِها؛ لأنّه قدْ يكونُ في الاسماءِ، ومَن اقْتَصرَ على الفِعْلِ جَرى على الغالِبِ، وأيْضاً فإنّهُ قدْ تُذْكَرُ صِلَةُ المَتْروكِ وقَدْ تُتْرَكُ، وقَدْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى فِعْلٍ لازمٍ فَيَجْري مَجْراهُ انْتَهى رَحِمَهُ اللهُ. نَحْــو: رَحِبَتْكُم الأَرْضُ بِمَعْنى: وَسِعَتْكُم، فَقَوْلُ ابنِ مالك في (أَلْفِيَتِهِ): وَعُدَّ لازماً بِحَرْفِ جَرٍّ[٣٥]، مَبْنِيٌّ على الغالِبِ، وإلّا فقَدْ يَتَعَدّى اللازمُ بِغَيْرِ حَرْفِ الجَرِّ كالْتَّضْمينِ في هذا المِثَالِ. فإنْ قُلْتَ: هَلِ التَّضْمينُ المَقْصودُ هُنا، وهو النَّحْويُّ قِياسِيٌّ أو سَماعِيٌّ؟ أُجيبَ بأنَّ فيهِ خِلَافاً كَما سَتَعْلَمُهُ، أَنْقُلُهُ لَكَ فِيما بَعْدُ عَنْ شَيْخِنا الأميرِ والشَّيْخِ الصَّبَّانِ، واختارَ العَلّامَةُ الرَّضِيُّ كَما نَقَلَهُ عَنْهُ صاحِبُ طِرازِ المجالسِ[٣٦]، وعِبارَتُهُ في هذا الطِّرازِ فائدة، قال الرّضي[٣٧]: إذا أمْكَنَ في كُلِّ حَرْفِ جَرٍّ، يُتَوَهَّمُ فيهِ أنَّهُ مجازٌ أو زائدٌ أنْ يَجْرِيَ على مَعْناهُ ويُضَمَّنُ فِعْلَهُ ما يَسْتَقيمُ بِهِ الكلامُ فَهُوَ أوْلى، بَلْ واجبٌ، فلَا تَقُول: إنَّ (على) في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿**إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ**﴾[٣٨] بِمَعْنى (مِنْ)، بَلْ معْناهُ: تَحَكَّمُوا في الاكْتِيالِ على النَّاسِ، ولا تَحْكُم بِزيادَةِ (في) في قوْلِهِ: يَجْرَحُ في عَراقيبِها نَصْلي[٣٩]، بَلْ تُضَمِّنَهُ مَعْنى (يُؤَثِّر) وهَذا يَدُلُّ على أنّهُ عِنْدَهُ قِياسِيٌّ. انتَهَتْ رَحِمَه اللهُ. وَقَوْلُهُ: وإمّا على شُذُوذِ نِيابَةِ كَلِمَةٍ عَنْ أخْرَى بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الشُّذُوذِ، ولِذا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ولا يَجْعَلُونَ ذلكَ شَاذّاً مَحْمَلَ البابِ كُلِّهِ عِنْدَ الكوفيّينَ، أي: جُمْهُورهم. وَقَوْلُهُ: وبَعْضُ المُتَأَخِّرينَ، أي: مِنَ الكوفيّينَ، لكِنْ هذا البَعْضُ جَعَلَ النِّيابَةَ قِياسِيّةً على سَبيلِ الاسْتِعارَةِ التَّبَعِيَةِ في الحَرْفِ كما هُوَ مَذْهَبُ البَيانيّينَ جَميعِهم أيْضاً بِخِلافِ جمهورِهم، أي: الكوفيّينَ، فإنّهُم قالوا: هذِهِ النّيابَةُ قياسيّةٌ حَقيقيّةٌ كَما تَقَدَّمَ.

والحاصِلُ أنَّ جُمْهُورَ الكوفيّينَ قالُوا بِنيابَةِ بَعْضِ حرُوفِ الجَرِّ عَنْ بَعْضٍ بِقياسٍ على سبيلِ الحَقيقَةِ، وإنَّ بَعْضَ الكوفيّينَ قالُوا بِهذِهِ النِّيابَةِ على سبيلِ الاسْتِعارةِ التَّبَعِيَةِ كَما حتُشيرُ>[٤٠] لِذلكَ عِبارَةُ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ الآتِيَة، وهذا مَذْهَبُ البَيانيّينَ، مثلاً يقولُونَ: في قَوْلِهِ تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ**﴾[٤١]، شَبَّهَ الاسْتِعْلاءَ المُطْلَقَ بالظَّرْفيّةِ المُطْلَقَةِ،

واستُعيرَ الثَّاني للأوّلِ، فسَرى التَّشْبيهُ لِجُزْئيّاتِ كُلّ، فاسْتُعيرَ لَفْظُ (في) لِمَعْنى (على)[٤٢]، وهُوَ استِعْلاءٌ جَرَى، وقِسْ على ذلِكَ. وقَولُهُ: ومَذْهَبُهُم اقَلُّ تَعَسُّفاً، المرادُ نَفْيُ التَّعَسُّفِ مِنْ أصلِهِ،، وهذا مَيْلٌ مِنَ المُصنِّفِ لِمَذْهَبِ الكوفيّينَ وبَعْضُ المُتَأخِّرينَ، ومَيْلٌ عَنْ مَذْهَبِ البَصْريّينَ اهـ ما تَيَسَّرَ لي مِنْ شَرْحِ عِبارَتِهِ.

وأقُولُ أيْضاً مِمَّنْ تَكلَّمَ في هذا المَقامِ شَيْخُ مَشايخِنا الصَّبَّانُ في رِسالَتِهِ الكُبْرى على البَسْمَلَةِ، وشَيْخُنا الأميرُ في (شَرْحِهِ) على رِسالَةِ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ الصُغْرى في البَسْمَلَةِ[٤٣]، وأنا أَنْقُلُ لَكَ عبارَتَهُما لتَسْتَفيدَها معَ شَرْحي لِبَعْضِها، ولأبَيِّنَ لَكَ ما في بَعْضِها مِنَ المُناقَشَةِ مَعَهُما الّتي سَتَطَّلِعُ عَلَيْها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى، فأقولُ: عِبارَةُ الشَّيْخِ الصَّبَّانِ في هذِهِ الرِّسالَةِ بَعْدَ تَكلُّمِهِ فيها على باءِ البَسْمَلَةِ مِنْ أنَّها حرْفُ جَرٍّ للاسْتِعانَةِ أو المُصاحَبَةِ... إلخ نَصُّها[٤٤]: فإنْ قُلْتَ ورودُ الباءِ كَغَيْرِها مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ لِمَعانٍ مُخْتَلِفَةٍ، هَلْ هُوَ على طَريقِ الاشْتِراكِ اللَّفْظيِّ، أو الحقيقَةِ والمَجازِ؟ قُلْتُ: المَعاني المُخْتَلِفَةُ الواردُ لها حَرْفُ الجَرِّ إنْ تبادَرَتْ مِنْهُ كالاسْتِعانَةِ والمَصاحَبَةِ والسَّبَبيّةِ والتَّعْدِيَةِ الخاصَّةِ بالنِسْبَةِ للباءِ فحَقيقَة، فيَكونُ الحَرْفُ مَشتَركاً بَيْنَها؛ لأنّ التَّبادُرَ علامَةُ الحَقيقَةِ، ولا حاجَةَ لتَكَلُّفِ مَعْنىً كُلِّيٍّ جامِعٍ لِتِلْكَ المَعاني، وجُمْلَةِ الموْضوعِ لَهُ الحَرْفُ، كَما قيلَ: إنَّ الإلْصاقَ حَقيقَةً ومجازاً كَما في:أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِعَمْرٍ، وهُوَ المَعْنى الأصْلِيُّ للباءِ الّذي لا يُفارِقُها، ومِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ سيبويه[٤٥]، أقُولُ: اسْتِعْمالُها على هذا القَولِ في نَحْوِ الاسْتِعانَةِ والمُصاحَبَةِ، إنْ كانَ لِتَضَمُّنِهِ الالْتِصاق فَحَقِيقَة، أو مِنْ حيْثُ خُصُوصِهِ فَمَجاز، فإنْ قُلْتَ: المَقَرَّرُ أنّ الحَمْلَ على الحَقيقَةِ والمَجازِ أوْلى مِنَ الحَمْلِ على الاشْتِراكِ، قُلْتُ: هذا إذا تَعَيَّنَتْ حقيقَةُ إحدى المَعاني وجَهِلَ حالَ غَيْرِهِ. أمّا إذا لَمْ يَكُنْ ذلِكَ، فالْحَمْلُ على الاشْتِراكِ مَتَعَيَّنٌ فِرارًا مِنَ التَّحَكُّمِ، وإن لَمْ تَتَبادَرْ مِنْهُ كالابْتِداءِ والانتِهاءِ بالنِّسْبَةِ للباء، فَمَذْهَبُ البَصْريّينَ مَنْعُ اسْتِعْمالِهِ فيها قِياساً، وحَمْلُ ما وَرَدَ مِنْهُ على الشُّذوذِ، أو تَضْمينُ مَعْنى العامِلِ كَما في قَوْلِهِ: شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ[٤٦]، وقَوْلِهِ تعالى حِكايَةً عنْ يوسُفَ بنِ يَعْقوبَ (عَلَيْهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ) ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[٤٧]، فاسْتِعْمالُ الباءِ في الأوّلِ بِمَعنى (مِنْ)، وفي الثّاني بِمعنى (إلى)، إمّا شاذٌّ أو على تَضْمينِ (شَرِبْنَ) معنى (رَوِيْنَ) و(أحسنَ) معنى (لَطَفَ)، وهذا من التَّضْمينِ النَّحْويِّ المقيسِ عِنْدَ الأكْثَرِ، كَما في ارْتِشافِ أبي حيّان[٤٨]. أقولُ: يَظْهَرُ أنَّ اللّفْظَ المُضمَّنَ مَعنى لَفْظٍ آخر حقيقةٌ أو مجازٌ باعْتِبارَيْنِ؛ لأنّ

الظَّاهِرَ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ في كُلٍّ مِنَ المَعْنَيَيْنِ < مُسْتَقِلٌّ >[٤٩] بِذاتِـهِ، فَهُـوَ كَسـائِرِ الألفـاظِ المُسْتَعْمَلَةِ في حَقِيقَتِها ومَجازِها، وعلاقَةُ المَجازِ على هذا مُخْتَلِفَةٌ باخْتِلافِ المَعْنى الحَقِيقيّ والمَعْنى المَجازيِّ، فتارةً تَكونُ المُشابَهَةُ، وتارةً غَيْرُها، لا أنّه مُسْتَعْمَلٌ في مجْمُوعِهما مِنْ حيْثُ هو مجموعٌ، حتّى يكونَ اللّفْظُ مجازاً فقط؛ لأنّ اللّفْظَ لَمْ يوضَعْ لِلْمَجْموعِ، وانْظُرْ ما عَلاقَةُ المَجازِ بِغَرَضِ الاسْتِعْمالِ في المجموعِ، ولا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الجُزْئِيّةُ كَما قدْ يُتَـوَهَّمُ لِمَا نَقَلَهُ النّاصِرُ اللّقاني[٥٠] وغَيْرُهُ عَنْ سَعْدِ الدِّينِ[٥١] أنّهُ يُشْتَرَطُ في علاقَةِ الجُزْئِيّةِ والكُلِّيَّةِ كَوْنُ الكُلِّ مُرَكّباً مِنَ الأجزاءِ تَرْكيباً حَقِيقيّاً كما في السَّرِيرِ لا اعتِبارِيّاً كَما هنـا فتَأَمَّـل. ومَذْهَبُ الكوفيّينَ جوَازُهُ على سَبيلِ الاسْتِعارةِ التّبَعِيَةِ في الحَـرْفِ، وقيـلَ علـى سَـبيلِ الحَقِيقةِ، فإنْ قُلْتَ: قدْ بانَ لَكَ حالُ الباءِ مَعَ معانيها المُخْتَلِفَةِ من الاسْـتِعانةِ والمُصـاحَبَةِ وغَيْرِهِما، فَما حالُها مع المَعاني المُتَماثِلَةِ كَجُزْئيات الاسْتِعانَةِ وكُجُزْئيات المُصاحَبَةِ، هـلْ هيَ مشتَركةٌ بيْنَهما اشْتِراكاً لَفْظياً أو لا؟ قُلْتُ: امّا علـى مَـذْهَبِ السّـعْدِ التَّفْتـازان[٥٢] والجُمْهُور مِنْ أنَّ الحُرُوفَ ونحوَها كالضّمائِر وأسماءِ الإشارَةِ والمَوْصُولات كُلِّيات وَضْعاً جُزْئِيّات اسْتِعْمَالاً، فلا شُبْهَةَ في عَدَمِ الاشْتِراكِ اللّفْظيِّ، وإلّا لَزِمَ أنّ كُلَّ لَفْظٍ وُضِعَ لِمَفْهومٍ كُلّيٍّ مُشْتركٍ اشتِراكاً لَفْظِياً بَيْنَ أفْرادِهِ المُسْتَعْمَلُ فِيها اللّفْظُ، ولا قائلَ بِهِ،، وأمّا على مَذْهَبِ العِضْدِ[٥٣] والسيِّدِ[٥٤] مَنْ أنَّها جُزْئِيّاتٌ وَضْعاً واسْتِعْمالاً، فإنْ قُلْنا باشْتِراطِ تَعَدُّدٍ في مَفْهومِ المُشْتَرَكِ اللّفْظيِّ، كَما صرَّحَ بِهِ السيِّدُ[٥٥]، لَمْ تَكُن الباءُ مُشْتركَةً بينَ تِلْكَ الجُزْئِيّات؛ لأنّها وُضِعَتْ بِوَضْعٍ واحِدٍ لِلْجُزْئِيّات مُسْتَحْضَرَة بِكلَيْها، فَلَمْ يوجَد الشَّرط، ولهذا قالَ السيِّد بَعَدَمِ اشْتِراكِ الحَرْفِ بَيْنَها كَما نَقَلَهُ عَنْهُ (سم)[٥٦]، وإنْ قُلْنا بَعَدَمِ اشْتِراطِه كانتْ مُشْتَركةً بينَهـا كما مالَ إليهِ العِصامُ[٥٧]، حيثُ قالَ: لَمْ تَرَ قَيْدَ تَعَدُّدِ الوَضْعِ في مَفْهومِ المَشْتَرَكِ إلّا لِلسيِّدِ، ولَمْ تَرَ في الكُتُبِ المَشْهُورَةِ ما يُفيدُ خرُوجَ المَوْضوعِ لِلأمُورِ المَخْصُوصةِ بالوَضْعِ العـامِ عَنْ تَعْريفِ المُشْتَرَكِ، وتَعْريفاتُهُم مُتَناولةٌ لَهُ انتَهى، انتَهتْ رحِمَه الله.

وقَوْلُهُ– أي الشّيخ الصبّان– في عِبَارَتِهِ المَتَقَدِّمَةِ، فيكونُ الحَرْفُ مُشْتركاً بينَها، أي: اشْتِراكاً لَفْظياً؛ لأنّه المفهومُ مِنْهُ عِنْدَ الإطلاقِ بِخلافِ المُشْتَرَكِ المَعْنَويّ، ويُقالُ له: المُتَواطِئُ[٥٨]. وقَوْلُهُ: وحَمْلُ ما وردَ مِنهُ على الشّذُوذِ، وتَضْمينُ مَعْنى العامِلِ..إلخ، قَدْ حذَفَ الشّيْخُ الصبّانُ التّأويلَ الثانيَ لِلْبَصْرِيّينَ، وَهُوَ عَدَمُ النِّيابَةِ في الحَرْفِ، بَلْ في الكلامِ الّذي هُوَ فيه استِعارةٌ بالْكِنايَةِ عِنْدَهُم، وهو غيْرُ مُناسبٍ، بَل المناسِبُ للشّيْخِ الصبّانِ ذَكَرَهُ

أيضاً، كَما ذَكَرَهُ أيضاً ابنُ هشام في مُغْنيهِ عَنْهُم، كَما عَلِمْتُهُ مِنْ عِبارَتِهِ المَتَقَدِّمَةِ. وقَوْلُهُ: وهذا مِنَ التَّضْمينِ النَّحْويّ المَقيسِ عِنْدَ الأكْثَرِ كما في ارْتِشافِ أبي حيّان.أقول: وأمّا التّضْمينُ البَيانيُّ فَهُوَ مَقيسٌ اتّفاقاً عِندَ الكُلّ على ما سَتَعْلَمُهُ مِنْ عِبارَةِ الشّيخِ الصّبّانِ، وهُوَ تَقْديرُ حالٍ يَناسِبُ العامِلَ المَذْكُورَ، كَما في قَوْلِهِ تعالى في سُورَةِ البَقَرَةِ ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[٥٩]، قال أبو السّعودِ في (تَفْسيرِهِ)[٦٠]: الإيلاءُ (الحِلْفُ)، وحَقُّهُ أنْ يَسْتَعْمَلَ بـــ(على)، واسْتِعْمالُهُ بـــ(مِنْ) لِتَضمُّنِهِ معنى البُعْدِ، أي: يَحْلِفونَ متباعِدينَ مِنْ نسائِهِم، انتَهى رَحِمَه اللهُ. وقولُهُ– أي الشّيْخ الصّبّان– في عِبارَتِهِ المَتَقَدِّمَةِ، أقول: يَظْهَرُ أنّ اللّفْظَ المُضَمَّنَ... إلخ، حاصِلُهُ أنّه اختارَ أنّ اللّفْظَ المُضَمَّنَ معنى لَفْظٍ آخر حقيقةٌ ومجازٌ باعتِبارَيْنِ، كـــ(شَرِبَ) المُضَمَّنِ مَعنى (روي) في قَوْلِ الشّاعِرِ: شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ[٦١]، وسَتَعْلَمُهُ أيضاً عَنْهُ فيما ذَكَرَهُ في حاشِيَتِهِ على الأشموني [٦٢]، وقيلَ: إنّ (شَرِبَ) بِمَعْنى (روي) مُسْتَعْمَلٌ في معناه الحقيقيِّ، وقيل في معناه المجازيِّ، كما سَتَعْلَمُهُ مِنْ عبارَةِ شَيْخِنا الأميرِ في التَّضْمينِ. وقَوْلُهُ– أي الشّيْخ الصّبّان– في عبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ لِما نَقَلَهُ النّاصِرُ اللقانيُّ وغَيْرُهُ عَنْ سَعْد الدّينِ أنّه يُشْتَرَطُ في عِلاقَةِ الجُزْئيّةِ..إلخ، أقول: إنّ بَعْضَهُم لا يَشْتَرِطُ هذا الشّرْطَ، وعِبارَةُ شَيْخِنا الأميرِ في شَرْحِهِ على رِسالةِ الصّبّانِ الصُغرى في البسْمَلَةِ: اعْلَمْ أنّ المعاني الوارد فيها حَرْفٌ، إنْ لَمْ تَكُنْ مُتبادرةً مِنْ غَيْرِهِ يُحْكَمْ باشْتِراكِهِ بَيْنَها كالاسْتِعانَةِ والسَّبَبِيَةِ والتَّعْدِيَةِ الخاصّةِ والمَعِيّةِ للباءِ؛ لأنّها لا تَتَبادَرُ مِنْ غَيْرِها معَ كَوْنِها وَرَدَتْ لها في العَرَبِيّةِ، والأصْلُ الحقيقة، ولا حاجَةَ لِتَكَلُّفِ جَعْلِها حَقيقةً في أحَدِها، واعْتِبارُ العلاقَةِ بيْنَهُ وبيْنَ البَقِيّةِ. وهذهِ المعاني لا يَسْهُلُ ضَبْطُها بِكُلّيٍّ جامعٍ مانعٍ، حتّى يكونَ مِنَ المُتَواطِىءِ، وإنْ قيلَ: إنَّ الإلصاقَ هُوَ المَعْنى الأصْليّ للباءِ الّذي لا يُفارِقُها، فمِنْ ثمّ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ سيبويه، وإنْ كانت مُتبادَرةً مِنْ حَرْفٍ آخر كالابْتِداءِ والانتِهاءِ بالنّظرِ للباءِ، فإنّ الأوّلَ متبادَرٌ مِنْ لَفْظِ (مِنْ)، والثّاني مِنْ لَفْظِ (إلى)، فَمَذْهَبُ البَصْريّينَ رَدُّهُ، قالوا: متى يتَبادَرُ معنىً مِنْ حَرْفٍ فَهُوَ لهُ، ولا ينُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ فيهِ بِقياسٍ، كَما أنّ أحْرُفَ النَّصْبِ والجَزْمِ كذلِكَ، فإنْ وَرَدَ ما يوهِمُ ذلكَ أوّلوهُ، إمّا بِتَضْمينٍ كَقَوْلِهِ: شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ، أي: (رَوِينَ)، و(أحْسَنَ بي)[٦٣]، أي: لَطَفَ بي، ولا يقولونَ الباءُ بِمعنى (مِنْ)، ولا بِمعنى (إلى) أو بِتَجَوّزٍ، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٦٤]، فـــ(في) للظَرْفيّة المجازِيّةِ، على أنّه قيل: كانَ يَشُقُّ الجِذْعَ ويَضُمُّهُم فيه[٦٥]، والكوفيّون يَجْعَلُونَ (في) بِمَعنى (على)،

ولا يَحْتاجُونَ للاسْتِعارَةِ المَشْهورةِ؛ لأنّهُم يَرَوْنَ نِيابَةَ بَعْضِ حرُوفِ الجَرِّ عَنْ بَعضٍ بِلا شُذوذٍ، قال في المغني(٦٦): ومَذْهَبُهُم أسْهَلُ، فَهيَ عِنْدَهُم مِنَ المُشْتَرَكِ، ولا يُنافيهِ ذِكْرُ النِّيابَةِ؛ لأنّهم لَمّا رأَوا هَذا المَعْنى مُتبادراً مِنْ هذا الحَرْفِ حَكَمُوا بأنَّ غَيْرَهُ نائبٌ باعتِبارِ الاسْتِعْمالِ المَشْهُورِ، وإنْ كانَ كُلٌّ مِنْهما حَقيقَةً فيهِ، ومِمّا يُناسِبُ المَقام أنّهم عرّفوا التّضْمينَ بأنّه إشرابُ كَلِمَةٍ مَعْنى أخْرى، وهذا يُؤْذِنُ بِتغايُرِ المَعْنَيَيْنِ، فلا يَظْهر في نحوِ (أحْسَنَ ولَطَفَ)، فالأوْلى أنّ التَّضْمينَ إلْحاقُ مادّةٍ بأخرى لاتّحادِهِما معنىً كالإحْسانِ واللّطْفِ أو تناسبُهُما كالشُّرْبِ والرّيِّ، فإنّ الأوّلَ سببٌ في الثاني، وعلى ما قالُوا، فقيلَ: هُوَ جَمْعٌ بينَ الحَقيقَةِ والمجازِ بناءً على جوازِهِ،والقرينَةُ تُمنعُ مِنَ المجازِ وَحْدَهُ أو عمُوم مجازٍ بأنْ يُلاحَظُ أمْرٌ كُلّيٌّ يَشْمَلُ الحَقيقَةَ وغيْرَها، فهُوَ مجازٌ عامٌّ لِلْحقيقَةِ، وهُوَ مُتَّفَقٌ على جوازِهِ بِخلافِ جَمْعِ الحَقيقَةِ والمجازِ الّذي يُلاحَظُ فيه كُلُّ مَعْنىً على حِيالِهِ، ويَسْتَعْمَلُ اللّفْظُ فيهما، وقيلَ: حَقيقَةٌ فقط؛ لأنّ الكَلِمَةَ مُسْتَعْمَلَةٌ في معْناها ملوّحةٌ بِغَيْرِهِ، وقيلَ: مجازٌ فقط؛ لأنّ الكَلِمَةَ اُشْرِبَتْ مَعْنى غَيْرِها واسْتُعْمِلَتْ فيه(٦٧). واخْتُلِفَ هلْ هوَ قياسيٌّ أوسماعِيٌّ(٦٨)، وقيلَ: النّحْويّ، وهو ما عَرَفْتَ سماعيّ، والبَيانيّ قياسيّ؛ لأنّه تَقْديرُ عامِلٍ لِدليلٍ.وقدْ أنْكَرَ بَعْضُهُم مُخالَفَةَ البَيانيّين لِلنُّحاةِ في التَّضْمينِ، وقال: إنّ ما يَذْكرُونَهُ بَيانٌ للمَعْنى المُضمَّنِ لا تَقْدير عاملٍ آخر، انتَهَتْ رحِمَه اللهُ.

وقَوْلُ شَيْخِنا الأميرِ في عِبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ: حتى يكونَ مِنَ المُتَواطِىءِ وهو المُشْتَرَكُ المَعْنَويّ، وقَوْلُهُ: مَذْهَبُ البَصْريّينَ رَدّهُ، مُرادهٌ بِهِ أنّ البَصْريّينَ لا يقولونَ بالنِّيابَةِ قياساً بِدليل ما بَعْدَهُ، وقَوْلُهُ: لا يقولونَ، أي: في هذا التَّضْمينِ، الباءُ فيه بِمعنى (مِنْ) أو بِمعنى (على)، وقَوْلُهُ: أو يُتَجَوَّز نحو (ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذوعِ النَّخْلِ)... إلخ، فيه نَظَرٌ، فإنّ البَصْريّينَ قالُوا: إنّ هذا الحَرْفَ لا نيابةَ فيه، وإنّ في هذا التَّرْكيبِ مجازاً بالاسْتِعارة بالكِنايةِ، فهذا الحَرْفُ ونَحوه لا تَجَوُّزَ فيه عِنْدَ البَصْريّينَ، كَما تَقَدَّمَ عَن ابنِ هشام في مُغْنيهِ. وقَوْلُهُ: والكوفيّونَ يَجْعَلونَ (في) بِمعنى (على) ولا يَحْتاجونَ للاستِعارَةِ... إلخ، مُرادُهُ بالكوفيّينَ جمهورُهُم؛ لأنّ بَعْضَهُم جعَلَ (في) بِمعنى (على) واحتاج للاستِعارةِ المَشْهورةِ كَما أشارَ على ذلكَ الشّيخُ الصبّانُ في عِبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ. وقَوْلُهُ: قال في المُغْني: ومَذْهَبُهُم أسهلُ. الأوْلى لِشَيْخِنا أنْ يَقولَ: كَما قالَهُ ابنُ هشام في عبارتِهِ المتقدِّمَةِ في مُغْنيهِ، مَذْهَبُهُم أقلُّ تَعَسُّفاً. ومِنَ المَعْلومِ أنَ هناكَ فَرْقاً بيْنَ العِبارَتَيْنِ. وقَوْلُهُ: فهي عِنْدَهُم مِنَ

المُشْتَرَكِ، أي: اللّفْظيّ لا مِنَ المُشْتَرَكِ المَعْنَويّ، ويُقالُ له أيضاً: المتواطِئُ. وقَوْلُهُ: فلا يَظْهَر في نحو (أحسنَ ولَطَفَ). أقول: الّذي يُفيدُهُ كلام القاموسِ انّ اللّطْفَ أخصُّ من الإحْسانِ اهـ. ومِنَ المَعْلُومِ أنَّ الأخصَّ غيْرُ الأعمِّ، وليسَ بِلازمٍ تغايرُ المَعْنَيَيْنِ في التَّضْمينِ تَغايُراً كُلّياً، كَما فَهِمَ شَيْخُنا وغَيْرُهُ، وكذا يُقالُ في (الريّ مع الشُرْب)، فإنّ الثاني لازِمٌ للأوّلِ،و مُسَبِّبٌ عَنْهُ فَهْماً، غَيْرَ أنّ أحدَهُما حَقيقةٌ والآخر مجازٌ، وحينَئذٍ ما عرّف بِهِ النحاةُ التَّضْمينَ خلافاً لِشَيْخِنا، نَعم، ما عرَف بِهِ النُّحاةُ مبنيٌّ على الغالبِ، فإنّ التَّضْمينَ قدْ يكونُ بيْنَ مَعَنَيَيْنِ مُتَرادِفَيْنِ، كَما في تَضْمينِ الفِعْلِ اللّازمِ مَعْنى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ مُرادف لهُ كَما في (رَحُبَتْكُم) المُضَمَّنِ مَعْنى (وَسِعَتْكُم)، وقدْ أشارَ إلى ما قُلْتُهُ الشّيْخُ الصبّانُ فيما سأَنْقُلُهُ لكَ عَنْهُ في حاشِيَتِهِ على الأشْمُوْني[٦٩]، حيث قال فيها: كذا قيلَ. وقَوْلُهُ وعلى ما قالوا فقيلَ هُوَ جَمْعٌ بيْنَ الحَقيقةِ والمجازِ... إلخ، حاصِلُ ما قالَهُ شَيْخُنا في التَّضْمينِ النَّحْويِّ أنَّ فيه خِلافاً، فقيلَ مجاز، وقيلَ حقيقة، وقيل جمع بيْنَهُما، وقيلَ عمومُ المجازِ، أقول:الَّذي اسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ الصَّبَّانُ فِي عِبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ مِنْ أنّه جمع بين الحَقيقَةِ والمجازِ، وَهُوَ ظاهِرٌ، وقالَهُ أيْضاً في حاشِيَتِهِ على الأشْموني، وسَتَعْلَمُهُ مِمّا بَعْدُ. وقَوْلُ شَيْخِنا في عبارتِهِ المُتَقَدِّمَةِ والقرينَةُ تَمْنَعُ مِنَ المجازِ وَحْدَهُ، المناسِبُ لَهُ أنْ يَقُوْلَ: والقرينَةُ تَمْنَعُ من المعنى الحقيقيِّ وَحْدَهُ. وقَوْلُهُ: واخْتُلِفَ هلْ هُوَ قياسيٌّ أو سماعيٌّ إلخ، أي: هَل التَّضْمينُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِياسيٌّ أو سَماعِيٌّ؟ وقَوْلُهَ: وقيل: النّحْويّ سماعيٌّ والبيانيُّ قياسيٌّ، هذا ما نَقَلَهُ شيخُنا الأميرُ في (حاشِيَتِهِ) على الشّذورِ[٧٠] عَنْ بَعضِهِم، لكن التّحْقيق في التَّضْمينِ النّحْويّ هو ما قالَهُ أبو حيان في "ارتِشافِهِ". وأمّا التَّضْمينُ البيانيُّ فَهُوَ قياسيٌّ اتّفاقاً؛ لأنّه تَقْديرُ عامِلٍ لِدليلٍ كما تَقَدَّمَ. وعِبارَةُ شَيْخِنا المّذكورِ في هذه الحاشيَةِ نَصُّها قَوْلُهُ: نعم، إنْ قَدِرَ لا يُؤْخَذُ بمعنى لا يقبَل، فيكونُ تَضْميناً، وهلْ هو قياسيٌّ أو سماعيٌّ؟ خلاف حُقّق بَعْضُهُم أنّ النّحْويَّ هو إشْرابُ كَلِمَةٍ معنى أخرى سماعيّ، والبيانيّ قياسيٌّ؛ لأنَه تقديرُ عاملٍ لِدليلٍ، انتَهَتْ.

وَقَوْلُهُ: حقّق بَعْضهُم أنّ النّحويّ، وهو إشرابُ كَلِمَةٍ معنى أخرى سماعيّ... إلخ، والمُرادُ بالإشرابِ هنا الخَلْطُ، وهُوَ يَتعدّى لِمَفْعُولَيْنِ، أي: خَلَطَ المُتَكَلِّمُ الكَلِمَةَ معنى كَلِمَةٍ أخرى، وكان الأوْلى لِشَيْخِنا المَذكُورِ أنْ يَذْكُرَ هذا التَّعْريفَ لِلتَّضمينِ النّحْويّ بِتَمامِهِ فيقول: التَّضْمينُ النّحْويُّ إشْرابُ اللّفْظِ معنى لَفْظٍ آخر وإعْطاؤُهُ حُكْمَهُ لِيَصيرَ اللّفْظُ يُؤَدّي

مُؤدّى لَفْظَيْنِ كما ذَكَرَهُ غَيْرُ واحِدٍ مِنَ النّحْوِيّينَ كالأشْموني في عبارَتِهِ الآتِيَةِ، أي: خَلْط اللّفْظ كـ(شَرِبْنَ) معنى (رَوِينَ) لَفْظاً آخر كـ(رَوِينَ) وإعطاؤهُ حكْمَهُ مِنَ التَّعْدِيَةِ بحَرْف الجَرِّ لِيَصيرَ هذا اللّفْظُ يُؤدّي مُؤدّى لَفْظَيْنِ، فيُؤدّي الشُرْبَ بِلَفْظِهِ والريّ بتَعْدِيَتِهِ بالباءِ، أي: روينَ بماءِ البَحْرِ، وقِسْ على ذلكَ نَحْوَ < قَوْلِهِ تعالى>[٧١]:﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[٧٢]، أي: يَخْرُجونَ عَنْ أمْرِهِ، فـ(يَخالفون) في هذِهِ الآيةِ أدّى، أي: أفادَ مَعْنَيَيْنِ، وهما المخالفةَ بلَفْظِهِ، والإخراجُ بتَعْدِيَتِهِ بـ(عَنْ). وقَوْلُهُ: الألفيّةِ[٧٣]: وأستعينُ اللهَ في ألفيّة، فإنّ لفظَ (أستَعين) فيه تَضْمينٌ لِتَعْدِيَتِهِ بـ(في) الّتي يناسِبُها فِعْلٌ آخر كـ(أرْجو)، فقدْ أفادَ هذا اللّفْظُ مَعْنَيَيْنِ، هما الاسْتِعانةُ بلَفظِهِ، والرّجاءِ بتَعْدِيَتِهِ بـ(في).

وأمّا التَّضْمينُ البَيانيُّ فهوَ تَقْديرُ حالٍ يُناسِبُ المَعْمولَ الّذي بَعْدها، وهذا بناءً على مُخالَفَةِ التَّضْمينِ البَياني لِلنَّحْويِّ كما ذَهَبَ إليهِ السّعد التفتازاني[٧٤]، ومَنْ تَبِعَهُ، وهُوَ المَشْهورُ في كلامِ العُلَماء والتّفاسيرِ. وذهَبَ ابنُ كمال باشا[٧٥] إلى أنَّ التّضمينَ البيانيَّ هو التّضمينُ النّحْويُّ، وستَعْلَمُ ذلكَ مِمّا بَعْدُ. وقَوْلُ شَيْخِنا في عِبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ: وقد أنْكَرَ بَعْضُهُم مُخالفَةَ البيانِيّينَ للنُّحاةِ في التَّضْمينِ وقال..إلخ، هذا البَعْضُ هو ابنُ كمال باشا فقال[٧٦]: الحقُّ أنَّ التّضْمينَ البيانيَّ الّذي قالَ بهِ ابنُ السّعْدِ ومَنْ تَبِعَهُ هو التَّضْمينُ النَّحْويّ، وإنّما جاءَ الوَهْمُ لِلسّعدِ مِنْ عِبارَةِ (الكَشّافِ)[٧٧]، حيثُ قدَّر (خارجين عَنْ أمْرِهِ)، فتَوَهَّمَ أنَّه تقديرٌ لِعاملٍ آخر، وليس كذلكَ، بَلْ هو تفسيرٌ لِلفِعْلِ المُضَمَّنِ اهـ رَحِمَهُ اللهُ. والّذي قالَ بالمُخالفَةِ هو السّعدُ ومَنْ تَبِعَهُ كما عَلِمْتَ، وهو المشْهُورُ بَيْنَ العُلَماءِ، ولَمْ يُخالِفْهُ فيهِ إلّا ابنُ كَمال باشا، فلا وَهْمَ مِنَ السّعدِ ومَنْ تَبِعَهُ. وسأزيدُكَ تَوْضيحاً لِهذا المقامِ مِمّا أنَقُلُهُ لَكَ بَعْدُ. قال الشّيخُ الأشْموني في شَرْحِهِ على الألْفيّةِ في باب (تعدّي الفعلِ ولزومِهِ)[٧٨]: يَصيرُ المُتَعَدّي لازِماً أو في حُكْمِ اللازمِ بِخَمْسَةِ أشياء، وعَدَّ مِنْها التَّضْمينَ فقال: الشَّيْءُ الأوّلُ التَّضْمينُ لِمعنى فِعْلٍ لازِمٍ، والتَّضْمينُ إشْرابُ اللّفْظِ معنى لَفْظٍ آخر وإعطاؤهُ حُكْمَهُ لِتصيرَ الكَلِمَةُ تُؤَدّي مُؤَدّى كَلِمَتَيْنِ نحو < قَوْلِهِ تعالى >[٧٩]:﴿ فَلْيَحْذَرِ[٨٠] ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[٨١]، أي: يخْرُجونَ، و﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[٨٢]، أي: باركْ لي، إهـ. المقصودُ مِنْهُ قال الشّيْخُ الصّبّانُ في حاشيَتِهِ على هذا الشّرح[٨٣] ما نَصُّهُ: معنى لَفْظٍ آخر ظاهِرُهُ وجوبُ تغايُرِ المَعْنَيَيْنِ، وهُوَ غيْرُ ظاهرٍ في قَوْلِهِ تعالى ﴿ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ

﴿ٱلسِّجْنِ﴾[٨٤]، فإنّ تَعْدِيَةَ (أحسنَ) بالباءِ لِتَضَمُّنِهِ معنى (لَطَفَ)، والإحْسانُ هو اللّطْفُ، فالأوْلى أنْ يُقالَ: التَّضْمينُ إلحاقُ مادّةٍ بأخرى في التّعدّي واللزومِ لِتناسُبٍ بينَهُما في المَعْنى أو اتّحادٍ، كذا قيل. وقَوْلُهُ: لِتَصيرَ الكَلِمَةُ... إلخ، فيكونُ اللّفْظُ مستَعْملاً في مجموعِ المَعْنَيَيْنِ، مُرْتَبِطاً أحدُهما بالآخرِ فيكونُ مجازاً، لا في كُلٍّ مِنْهُما على حِدَتِهِ حتّى يَلْزَمَ الجَمْعُ بيْنَ الحَقيقةِ والمَجازِ المَخْتَلَفِ فيهِ، نَقَلَهُ البَعْضُ عِن ابن كمال باشا. وانْظُرْ ما عَلاقَةُ المَجازِ على هذا ألّا يُقالَ: العلاقةُ الجُزْئيّةُ؛ لأنّا نقولُ: نَقَلَ النّاصرُ اللّقاني في (حواشيهِ) على المحَلّي عن السّعْدِ التّفْتازاني[٨٥] أنَّه لا بُدَّ من اعتبارِ الجُزْئيّةِ مِنْ كوْنِ تَرْكيبِ الكُلِّ مِنَ الأجزاءِ حقيقيّاً لا اعْتباريّاً، كما هنا. والأقْربُ عِندي أنَّه مُسْتَعْمَلٌ في كُلٍّ مِنَ المَعْنَيَيْنِ على حِدَتِهِ، وإنْ لَزِمَ عليْهِ الجَمْع المَذْكور، فَتَخْتَلِفُ العلاقَةُ باخْتِلافِ المَعْنَيَيْنِ، فَتكونُ تارةً المشابَهَةُ بيْنَهُما، وتارةً تكونُ غيْرها، ويُؤَيِّدُهُ ما نُقِلَ عن ابن عبْدِ السَّلامِ[٨٦]، وجَزَمَ بِهِ الدّماميني[٨٧] وغَيْرُهُ أنَّه مُسْتَعْمَلٌ في حَقيقَتِهِ ومَجازِهِ، وهذا هُوَ التَّضْمينُ النَّحْويُّ، وفي كَوْنِهِ مَقيساً خلافٌ. ونَقَلَ أبو حيّان في ارْتِشافِهِ عَن الأكْثَرينَ أنّه مقيسٌ. وأمّا البيانيُّ فَهُوَ تقديرُ حالٍ يُناسِبها المَعْمولُ بَعْدها لِكَوْنِها تَتَعَدّى إليهِ على الوَجْهِ الّذي وَقَعَ عَلَيْهِ ذلكَ المَعْمولُ، ولا تُناسِبُ العامِلَ قَبْلَها لِكَوْنِهِ لا يَتَعَدّى إلى ذلكَ المَعْمولِ، وهو قياسيٌّ اتّفاقاً لِكَوْنِهِ مِنْ حَذْفِ العامِلِ لِدَليلٍ، وهذا ما دَرَجَ عليْهِ السّعْدُ ومُتابعوهُ، وقال ابنُ كمال باشا[٨٨] الحقّ أنّ التَّضْمينَ البيانيَّ هو التَّضْمينُ النّحْويّ، وإنّما جاء الوهمُ للسّعْدِ مِنْ عِبارَةِ الكشّافِ، حيثُ قدَّرَ (خارجينَ عَنْ أمْرِهِ) فَتَوَهّمَ أنّه تقديرٌ لِعاملٍ آخر، وليس كذلكَ، بلْ هو تَفْسيرٌ لِلّفْظِ المُضَمَّنِ. وقَوْلُهُ: يَخْرُجونَ... إلخ، اقْتِصارٌ على بيانِ المعنى الطارئ؛ لأنّه المُحْتاجُ للبَيانِ إهـ ما قالَهُ الشّيْخُ الصبّانُ في هذهِ الحاشيَةِ. وَقَوْلُهُ: وهو قياسيٌّ اتفاقاً، أي: من البيانيّينَ والنّحْويّينَ. أقولُ: والحاصِلُ أنّ التّضْمينَ البيانيَّ قالَ بهِ السّعْدُ وغَيْرُهُ من البيانيّينَ، وهو اصْطِلاحٌ لَهُم، وأنّه مَتَّفَقٌ على قياسيّتِهِ بِخلافِ التَّضْمينِ النّحْويّ، وإذا كان الأمْرُ كذلكَ، فكَيْفَ قالَ ابنُ كمال باشا: التّضْمينُ البيانيّ هو التّضْمينُ النّحْويّ، وإنّما جاء الوَهْمُ للسّعْدِ مِنْ عِبارَةِ الكَشّافِ، حيثُ قدَّر (خارجينَ عَنْ أمْرِهِ)... إلخ فتأمّلْ. وقَوْلُهُ:- أي الشّيخ الصبّان- في عِبارَتِهِ المُتَقَدِّمَةِ كذا قيل فيه، إشارةٌ إلى أنَّ ما عرَّف بِهِ النُّحاةُ التَّضْمينَ النَّحْويّ، وأنّه يَقْتَضي تَغايُرَ المَعْنَيَيْنِ ظاهر، ولذلكَ؛ لأنَّ اللُّطْفَ أخَصُّ مِنَ الإحْسانِ، كما يُفيدُهُ كلام القاموسِ، وأنّ الريّ لازمٌ ومُسَبِّبٌ عن الإحْسانِ، فَهُوَ غَيْرُهُ، فهُما

غيْران، أحدُهُما حَقيقَةٌ، والآخرُ مجازٌ، وليس بِلازمٍ كوْن المَعْنَيَيْنِ في التَّضمين مُتَغايرَيْنِ تُغايُراً كُلّياً، كما فَهِمَ بَعْضُهُم. نعم، ما عَرَّف بِهِ النُّحاةُ مَبْنيٌّ على الغالِبِ، فإنَّ التَّضمينَ قدْ يكونُ بيْنَ مَعْنَيَيْنِ مُتَرادِفَيْنِ، كما في تَضمينِ الفِعْلِ اللازمِ مَعنى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ مرادِفٍ لَهُ كما في (رَحُبَتْكُم) المُضَمَّنُ معنى (وَسِعَتْكُم). وقَوْلُهُ: فيكونُ اللّفْظُ مُسْتَعْمَلاً في مجموعِ المَعْنَيَيْنِ مرتَبِطاً أحدُهُما بالآخرِ، أي: كما في نَحْوِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[٨٩]، أي: يَخْرجونَ عنْهُ، فَلَفْظُ (يخالِفون) مُسْتَعْمَلٌ في مجموعِ المَعْنَيَيْنِ، وهما المخالَفَةُ والإخراجُ مُرْتَبِطاً احدُهُما بالآخرِ. وَقَوْلُهُ: فيكون مجازاً، أي: مُرْسلاً علاقَتُهُ حينَئذٍ الجُزْئيّةُ؛ لأنّهُ إذا استُعْمِلَ في المعْنى الثّاني يكونُ جُزءا مِنْ مجموعِ المَعْنَيَيْنِ المُرْتَبِط أحدُهُما بالآخرِ، وقِسْ على ذلكَ. وَقَولُهُ: إنّه لا بُدّ من اعتبار الجُزْئيّةِ مِنْ كوْنِ تَرَكُّبِ الكُلِّ مِنَ الأجزاءِ حَقيقيّاً لا اعْتِباريّاً كما هنا. أقولُ: وقال بَعْضُهُم لا يُشْتَرَطُ ذلكَ، وعلَيْهِ يَصحُّ انْ تكونَ العلاقَةُ هنا الجُزْئيّةَ كما تَقَدَّم. وَقَوْلُهُ: إنّما جاء الوَهْمُ للسّعْدِ مِنْ عِبارَةِ الكَشّافِ..إلخ، أقولُ: لا وَهْمَ مِنَ السَّعْدِ كما عَلِمْتَ، بلْ ما قالَهُ هو الكمال.

قال المُؤَلِّفُ حَفِظَهُ اللهُ تعالى:

تَمَّتْ هذِهِ الرِّسالةِ على يَدِ مؤلِّفِها الفقيرِ مُحَمَّد الدّمَنْهوري خادِمِ العِلْمِ الشَّريفِ غَفَرَ اللهُ ولِوالِدَيْهِ، ولِمَن انتمى إليه. وكان أتَمَّها في شَهْرِ رَمَضانَ سنةَ < أربَعٍ >[٩٠] وثمانينَ ومائتين وألف مِنْ هِجْرَةِ مَنْ لَهُ العِزُّ والشّرَفُ (صلّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ أجْمعينَ وعلى مَنْ تَبِعَهُم بإحْسانٍ إلى يوْمِ الدّين. وكانَ الفراغُ مِنْ كِتابَةِ هذهِ الرِّسالةِ الجَليلَةِ الّتي اشْتَمَلَتْ على الفوائِدِ النّافِعَةِ الجَميلَةِ مِنْ نسْخَةِ المؤلِّفِ الأستاذ الفاضل والهُمامِ الكاملِ خاتِمَة المُحَقّقينَ وتاج المُدَقّقينَ العلّامَة السّيّد مُحَمَّد الدّمَنْهوريّ حَفِظَهُ اللهُ تعالى آمين بِحُرْمَةِ سيّدِ الأنْبياءِ والمُرْسَلينَ، يومَ الجُمُعَةِ المبارك سادس شوّال[٩١] الّذي هُوَ مِنْ شهُورِ سَنَةِ (أربعٍ)[٩٢] وثمانينَ ومائتين وألف مِنْ هِجْرَةِ مَنْ خَلَقَهُ اللهُ على أكْمَلِ الحالاتِ وأشْرَفِ وَصْفٍ صلّى اللهُ تعالى وسلَّمَ وبارَكَ عليْهِ وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ، وكلّ مُنْتَمٍ إليْهِ، على يَدِ كاتِبِها الفقيرِ إلى رحْمَةِ ورضى رَبِّهِ ومَوْلاهُ الغَنِيّ مُحَمَّد عليش المالكيّ الأشْعَريّ اليَزْجَرْتي، نَجْلِ الإمامِ الكَبيرِ، والعَلَمِ الهُمام الشّهير الاستاذ المُحَقّق، والفهّامة المدقّق، خاتمة المحقّقين بلا نِزاع، وتاج المدقّقين بغيْرِ دِفاع، وَحيد دَهْرِهِ، وفريد عَصْرِهِ،

العالم العامِل العلّامة، والحِبْر والبَحْر الفهّامة، شيخ الإسلام والمُسْلمينَ، وخادم شريعةِ سيّد الأنبياءِ والمُرْسَلينَ، والألمعي الكامِل الشّيْخ محمد عليش حَفِظَهُ اللهُ تعالى وأنْجالَه وسائر العلماءِ العامليْنَ بجاهِ سيّد قريْش. متَّعَني اللهُ والمُسلمينَ بطولِ حياتِهِ وأعادَ عليَّ وعَلَيْهِم مِنْ بَرَكاتِ سِرِّهِ ونَفَحاتِهِ بجاهِ سيّد الأنبياءِ والمُرْسَلينَ، صلّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ أجمَعينَ وعلى مَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يَومِ الدّين. آمين.

هوامش البحث

(١) الأعلام للزركلي ٧٤/٧. وقد تفرد الزركلي بهذا اللقب.

(٢) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٣٧٩/٢، وإيضاح المكنون ٦١/١. ويُكَنّى أيضاً بـ(أبي عيّاشة)، ووردت له في مخطوطة له بعنوان: فتح العليم الباسط في رسم الأرباع والبسائط/ورقة/١. دار الكتب المصرية/ برقم(١١٠).

(٣) الأعلام ٧٤/٦، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٨٧/٣.

(٤) هدية العارفين ٣٧٩/٢، والأعلام ٧٤/٧، إيضاح المكنون ٦١/١، معجم المؤلفين ٢٨٧/٣.

(٥) إيضاح المكنون ٤٤٩/٢، والأعلام ٧٤/٧.

(٦) الأعلام ٧٤/٧.

(٧) هدية العارفين ٣٧٩/٢، معجم المؤلفين ٢٨٧/٣، إيضاح المكنون ١٦٧/٢.

(٨) هدية العارفين ٣٧٩/٢، إيضاح المكنون ٤٤٩/٢، والأعلام ٧٤/٧، معجم المؤلفين ٢٨٧/٣.

(٩) الأعلام ٧٤/٧، معجم المؤلفين ٢٨٧/٣.

(١٠) معجم المؤلفين ٢٨٧/٣.

(١١) مجلة معهد المخطوطات ع١٧/ ٢٩.

(١٢) معجم المؤلفين ٢٨٧/٣.

(١٣) هو أبو محمد عبدالله بن يوسف جمال الدين بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧١٦هـ) من مؤلفاته مغني اللبيب وشرح شذور الذهب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وغيرها. (تنظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر ٤١٥/٢-٤١٧، بغية الوعاة للسيوطي ٦٨/٢-٧٠، البدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١-٤٠٢، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٩١/٦-١٩٢). وقولُهُ: في عبارته الآتية أنّه سيأتي شرح عبارة ابن هشام التي ذكرها في كتابه (مغني اللبيب ٩٩/١).

(١٤) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان النحوي (ت١٢٠٦ه) في القاهرة عالم بالعربية والأدب، من أشهر كتبه حاشية على شرح الأشموني، والكافية الشافية في علمي العروض والقافية، والرسالة الكبرى في البسملة وغيرها (الأعلام للزركلي ٢٩٧/٦-٢٩٨). والرسالة الصغرى في البسملة والحمدلة طُبِعَت باسم (الرسالة الكبرى في البسملة) وقسمها الإمام الصبان على خمسة مقاصد، أولها تحدث فيها عن معاني الباء. (تنظر الرسالة الكبرى/ ٤٤ وما بعدها).

(١٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني مطبوع بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد في أربعة مجلدات، والأشموني هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني النحوي (ت٨٣٨هـ) من مؤلفاته شرح ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى الفية ابن مالك، والينبوع في شرح المجموع في فروع الشافعية، والمجموع هو لابن السنجي (ت٤٣١هـ) وغيرها (ينظر الأعلام ١٠/٥، هدية العارفين ٧٣٩/١، كشف الظنون ١٥٣/١، معجم المؤلفين ١٨٤/٧).

(١٦) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت١٠٦٩هـ) قاضي القضاة وصاحب التصانيف في اللغة والأدب من تصانيفه (طراز المجالس، وشفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، وشرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وحاشية على تفسير البيضاوي وغيرها). ينظر الأعلام ٢٢٧/١-٢٢٨.

(١٧) الدماميني هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشي المخزومي المالكي، من مصنفاته تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، شرح التسهيل، وشرح البخاري وغيرها. توفي سنة ٨٢٨هـ. (ينظر الأعلام ٥٧/٦، بغية الوعاة /٢٧، شذرات الذهب ١٨١/٧).

(١٨) الشُّمُّني هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن خلف الله تقي الدين أبو العباس الشُّمّني إمام النحاة في أوانه وشيخ العلماء في زمانه له مصنفات في الحديث والتفسير والفقه والنحو منها شرح المغني لابن هشام المسمى المصنف من الكلام على مغني ابن هشام، ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، وكمال الدراية في شرح النقاية وغيرها، توفي سنة ٨٧٢هـ. (ينظر بغية الوعاة ١/٣٧٥-٣٨٢، والأعلام ١/٢٣٠).

(١٩) ينظر مغني اللبيب ١/٩٩.

(٢٠) سورة ط١/ آية ٧١.

(٢١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه: (شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ.. متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ) وشاهده قوله: بماء البحر: حيث جاءت (الباء) بمعنى (مِنْ) والتقدير: من ماء البحر. (ينظر الأزهية في علم الحروف للهروي/ ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/٦).

(٢٢) سورة يوسف/ آية ١٠٠.

(٢٣) ذكره ابن هشام في المعني ١/٩٩، وينظر شرح الدماميني ١/٢٢٢. إلا أنّ جلّ المفسرين اتّفقوا على أنّ (أحسن بي) على بابه ومعنى (بي) إليّ، فالباء هنا بمعنى (إلى)، ومنهم من جعل الباء على بابها والمفعول محذوف، والتقدير: قد أحسنَ صُنْعَه بي. (ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٣/٦٣٥).

(٢٤) الاستعارة التبعية: هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف، بناءً على أنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه، والتّشبيه يعتمد كون المُشَبَّه موصوفاً، والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصَف بمعزل، فهذه كلّها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها، وفي الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري، ومعنى متعلقات الحروف، ما يُعَبَّرُ عنها عند تفسيرها، نحو (من) فمن معانيها ابتداء الغاية الزمانية والمكانية، و(كي) معناها الغرض فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها، إذ لو كانت معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هذه الحرف أسماء؛ لأنّ الكلمة إذا سُمِّيَت اسماً سُمّيت لمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها. (ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ١/١٦٨-١٦٩).

(٢٥) قسّم علماء البيان الاستعارة على قسمين (استعارة أصلية: وهي التي تقع في أسماء الأجناس، واستعارة تبعية: وهي التي في المشتقات والحروف، ولم يختلف البيانيون على وقوع هذا النوع من الاستعارة بالحروف، فالاستعارة أولاً تقع في متعلّق معنى الحرف ثم في الحرف نفسه كاللام مثلاً، فيُستعار أولاً التعليل للتعقيب، وذلك أنّ التعقيب لازم للتعليل، فمن البديهي أن يكون المعلول عقيب العلّة، فيُراد بالتعليل التعقيب، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ القصص/ ٨، فاللام هنا موضوعة للتعليل مستعارة لمعنى الترتب والتعقيب الموضوع له الفاء التي بمعنى التعقيب، ودَلّ على طريقة الاستعارة التبعية في متعلق معنى الحرف فشَبَّهَ ترتّب الشيء على شيء آخر، ليس علّة فيه بترتب المعلول على العلة للمبالغة في قوة الترتب حتى صار كأنه مقصود لمن ظهر عنده أثره، فيكون المعنى على هذا: إنك آتيتَ فرعون وملأه زينة وأموالاً فضلّوا بذلك وأضلّوا. (ينظر التوضيح في حل غوامض التنقيح ١/١٧٩، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١١/٢٦٨).

(٢٦) التّبادر: أصلُهُ (تبادَرَ) على وزن (تَفاعَلَ) وأصل دلالته للمشاركة مثل: تشارك وتناصر، وهو في اللغة: السبقُ والإسراع قال ابن منظور: وتبادر القومُ: أسرعوا، وابتدر القوم أمراً وتبادروه أي: بادر بعضهم بعضاً إليه أيهم يسبق إليه فيغلب عليه (لسان العرب مادة بدر)، وتبادر المعاني في الأذهان يحكمه السياق المطروح، وهو علامة دالة على حقيقة اللفظ، والتبادر قسمان: تبادر استعمالي، وتبادر تحقيقي، فالتبادر الاستعمالي: هو أنْ يتبادر استعمال اللفظ في المعنى، وهذا التبادر علامة كون اللفظ حقيقة في المعنى المستعمل فيه، والتبادر التحقيقي: هو أنْ يتبادر تحقّق المعنى المستعمل في اللّفظ في (فرد) مثلاً إذا أطلق الوجود مثلاً، فلا يتبادر منه استعماله في الوجود الخارجي حتى يكون لفظ الوجود حقيقة فيه، بل يتبادر تحقّق المعنى الكلّي فيه ضمن الوجود الخارجي، وهذا النوع من التبادر ليس علامة للحقيقة، فمرادنا هو القسم الأول منه. (ينظر دستور العلماء ١/١٨٥-١٨٦).

(٢٧) ذكر الشيخ الصبان ذلك في رسالته الكبرى في البسملة. (ينظر ص٤٨ منها).

(٢٨) الأمير هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري المعروف بالأمير، من فقهاء المالكية، عالم بالعربية، أكثر مصنفاته حواشٍ وشروح، ومنها: حاشية على مغني اللبيب في مجلدين، وحاشية على شذور الذهب، والإكليل شرح مختصر خليل في فقه المالكية، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية وغيرها، توفي سنة ١٢٣٢هـ في القاهرة. (ينظر الأعلام ٧/٧١).

(٢٩) الإستعارة بالكناية عند الأقدمين من علماء علم البيان- هي الاسم المتروك المرموز إليه- يعني المشبه به- بذكرِ لازمٍ من لوازمِه المشهورة، شبه ما أريد وفهم منه عند الاستعمال بالقرينة بمعناه الأصلي، فخرج عنه "الاستعارة التصريحية والتجريد والمجاز المرسل، فيكون اسم المشبه به بلا تمحل فيه جاريًا في الاستعارة بالكناية، كما في الاستعارة التصريحية، فتكون الاستعارة بالكناية بهذا المعنى أقرب إلى مباحث الألفاظ واللغة وأضبط، فطريقة القدماء هذه قد أعرض عنها السكاكي واختار غيرها، وفسَّر مُطلق الاستعارة، فقال: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مُدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به بنصب قرينةٍ دالةٍ على ذلك، فتقول: رأيت في الحمى أسدًا، وأنت تُريد به الشجاع، مُدَّعيًا أنه من جنس الأسد، فتثبت للشجاع ما يخصُ المشبه به، وهو اسمُ جنسٍ مع سدِّ طريق التشبيه بإفراده في الذكر، وتقول أيضًا: أنشبت المنيّة أظفارها بفلان، وأنت تريد بالمنية: السبُع، بادعاء السَّبعيَّة لها، وإنكار أن تكون شيئا غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الأظفار»، ثم فسَّر الاستعارة بالكناية، فقال: الاستعارة بالكناية: «هي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به بواسطة قرينةٍ دالةٍ على ذلك، وهي أن تنسب إليه شيئا من لوازم المشبه به، فتقول: مخالبُ المنيّة نشبت بفلان، طاويًا لذكر المشبه به وهو السَّبع»، ولا يخفى عليك أن الاستعارة بمعنى الذكر المخصوص، سواء كانت مطلق الاستعارة، أو الاستعارة بالكناية هو فعلُ المتكلم، لا صفةُ اللفظِ، ومنه قولهم:الاستعارة: هي استعمال اسم المشبّه في المشبَّه به بواسطة قرينةٍ دالةٍ على ذلك،وكذا قولهم: المشبهُ به مستعارٌ منه والمشبه مستعارٌ له، واللفظ مستعارٌ والمتكلم به مستعير، فتكون لفظةُ الاستعارةِ مستعملة عندهم في المعنيَين، فالاستعارة التي نحن بصددها هي: اللفظُ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي بواسطة قرينةٍ دالةٍ

عليه، وهذا ظاهرٌ في الاستعارة التصريحية، ولا يظهر ذلك في الاستعارة بالكناية إلا بأن يُجعل اسم المنية مرادفًا لاسم السَّبع، فيكون اسمًا له بهذا التأويل، فتكون الاستعارة بالكناية على هذا التأويل هي: اللفظُ الموضوع لمعنًى ادعائي مستعملا فيما شبه به بواسطة قرينة دالة عليه، نحو: المنيّة في قولك: أنشبت المنية أظفارها بفلانٍ، فإنها اسمٌ للسبع، بالتأويل، قد استعملت في المنيّة الشبيهة بالسبع، وهذا توجيهُ كلامه بحسب ما يفهم منه ظاهرًا، فتكون الاستعارة مطلقًا: اسم المشبه به مذكورًا تحقيقًا مستعملا في المشبّه،لكن ذلك الاسم في الاستعارة التصريحية: اسمٌ بحسب قانون اللغة، بخلافه في الاستعارة بالكناية، فإنه موضوعٌ للمشبّه به بالتأويل، فيكون للحيوان المفترس اسمانِ عنده، أحدُهما: سبعٌ، ثانيهما: المنيّة، فيكون هذا التقرير ضابطًا ظاهرًا، بخلاف تقرير كلامهم في الاستعارة بالكناية. (ينظر مفتاح العلوم ١٧٤-١٧٩، بغية الإيضاح بتحقيق عبد المتعال الصعيدي ٣/٩٠ وما بعدها).

(٣٠) ينظر طراز المجالس/ ١٩.

(٣١) يريد كأنه في ضمن الأول.

(٣٢) مجير الدين ابن تميم، هو محمد بن يعقوب بن علي، من شعراء العصر الأيوبي، ومن أمراء الجند، دمشقي، استوطن حماة وخدم صاحبها الملك المنصور، قال عنه ابن العماد: كان من العقلاء الفضلاء الكرماء، وشعره في غاية الجودة، له ٤٣١ قصيدة، توفي سنة ٦٨٤هـ. (ينظر الوافي بالوفيات ٥/٢٢٨، وفوات الوفيات ٤/٥٤، شذرات الذهب ٥/٣٨٩، والأعلام ٧/١٤٥)، وقد حقق ديوانه الدكتور هلال ناجي والدكتور ناظم رشيد. وبالنسبة إلى تعريف التضمين عند الأدباء والذي ذكره المؤلف فيه إشارة إلى التضمين الذي استعاره من بيت المتنبي في وصف الناقة: (يغَيّرني جذْبَ الزمامِ لِقَلْبها... فمها إليك كطالبٍ تقبيلا)، وذل من غير إشارة إلى المتنبي، فهو من محاسن التضمين الذي نقله عن أصله. (ينظر نصرة الثائر للصفدي ١/٧٣، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١/١١٥، الوافي بالوفيات ٥/٢٢٨).

(٣٣) القول الثاني هو المشهور من قول النحاة، قال ابن جني: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد

الطرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ البقرة/ ١٨٧، وأنت لا تقول: رفثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفَثْتُ بها أو معها، لكنّه لمّا كان الرّفثُ هنا في بمعنى الإفضاء، وكنت تُعدّي أفْضَيْتُ بـ(إلى) كقولك: أفْضَيْتُ إلى المرأة، جِئْتَ بـ(إلى) مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه». الخصائص ٣٠٨/٢-٣٠٩. وهذا هو المقصود بالتضمين عند النحويين،.

(٣٤) قال ابن هشام: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسَمّى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدَّى كلمتين». مغني اللبيب ٧٦٢/٢، ثم ذكر أمثلة على ذلك.

(٣٥) شرح ابن عقيل ٥٣٧/١.

(٣٦) ينظر طراز المجالس/٢٧، وما ذكره من قول الرضي هو بتصرف وليس نقلاً حرفياً.

(٣٧) قول الرضي نقله المؤلف من طراز المجالس، وهي أيضاً بتصرف، وأما عبارة الرضي بنصها فقد قال فيها: «واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهّم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضَمّنُ فعلُه المُعَدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، وهو الواجب». شرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٤.

(٣٨) سورة (المطففين) آية/ ٢.

(٣٩) هذا عجز بيت من قصيدة لذي الرّمّة وصدره: وإن تعتذر بالمَحَلّ مِنْ ذي ضروعِها... ينظر خزانة الأدب ٢٠٤/١.

(٤٠) في الأصل: (يُشيرُ) بالياء.

(٤١) طه/ ٧١.

(٤٢) وبيان ذلك أنه قدّر تشبيه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجامع التمكّن، وقدّر استعارة لفظ الظرفية المطلقة للاستعلاء المطلق، فسرى التّشبيه للاستعلاء الخاص الذي هو معنى (على) والظرفية الخاصّة التي هي معنى (في) فاستُعير لفظ (في) الموضوعة لكلّ جزء من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص، وقوله (لأصلّبنّكم) هو القرينة. ينظر حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية/ ٢٢.

(٤٣) له شرح جميل على رسالة الشيخ الصبان الصغرى في البسملة، أما الرسالة الكبرى فهي شرح للصغرى فاعلم ذلك.

(٤٤) ينظر الرسالة الكبرى في البسملة/ ٤٨.

(٤٥) قال سيبويه: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجْتُ بِزيدٍ ودخَلْتُ بِهِ، وضربْتُه بالسّوْطِ: أَلْزَقْت ضَرْبَكَ إيّاه بالسّوْطِ، فما اتّسعَ من هذا في الكلام فهذا أَصْلُهُ». الكتاب ٢١٧/٤.

(٤٦) سبق تخريجه.

(٤٧) يوسف/ ١٠٠.

(٤٨) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٩٨/٤.

(٤٩) في الأصل (مُسْتَقِلّاً)، والهاء في (أنّه) تعود على اللفظ، وحتى يكون المعنى: انّ اللفظ في كُلٍّ من المعنيينِ مستقِلٌّ بِذاتِهِ.

(٥٠) هو محمد بن الحسن ناصر الدين اللقاني عالم محقق انتهت إليه رئاسة العلم في مصر في زمانه من مصنفاته حاشية على شرح تصريف العزي للتفتازاني، وشرح على مقدمة مختصر الشيخ خليل، ومختصر الأصولي والطالع على البيضاوي وغيرها (توفي سنة ٩٥٨هـ). تنظر ترجمته في الطبقات الصغرى للشعراني/ ٥٤.

(٥١) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر التفتازاني الفقيه المتكلم النظار الأصولي البلاغي النحوي، ولد في تفتازان من مدن خراسان سنة (٧٢٢هـ) له مؤلفات كثيرة وفي علوم مختلفة ومنها: شرح تصريف الزنجاني، وإرشاد الهادي في النحو، والمطول على تلخيص المفتاح للسكاكي، والتلويح إلى كشف حقائق التنقيح، وشرح العقائد النسفية، وغاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وغيرها (توفي سنة ٧٩٢هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة/ ٣٩١، والدرر الكامنة ٣٥٠/٤، شذرات الذهب ٣١٩/٦-٣٢٢، هدية العارفين ٤٢٩/٢-٤٣٠.

(٥٢) ينظر حاشية الصبان ١٣٨/٢.

(٥٣) العضد هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الإيجي الشافعي، معتمد الأشاعرة وقرر المذهب، من مصنفاته المواقف في علم الكلام، والعقائد

العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب في علم الأصول وغيرها (توفي سنة٧٥٦هـ). تنظر ترجمته في الأعلام ٢٩٥/٣.

(٥٤) السيد هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، السيد الشريف، من مصنفاته شرح الآداب للعضد، وشرح المواقف في الكلام وشرح مختصر ابن الحاجب وغيرها، توفي سنة (٨١٦هـ). (هدية العارفين ٧٢٨/٥).

(٥٥) ذهب العضد وكذلك السيد إلى أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فمعنى الابتداء في (مِنْ) مثلاً موضوع لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة في كلّيٍّ يعمّها. (ينظر حاشية الصبان ٢/ ٣١٣).

(٥٦) كلمة (سم) مختصر لعالم نحوي ورد ذكره في حاشية الصبان ما يقارب (٥٠٠) مرة وهو العالم النحوي أحمد بن قاسم الصباغ العبّادي المصري، والعبابدة من قبائل مصر المنتسبة إلى عرب الحجاز، ولقب بشهاب الدين حفظ القرآن من صغره وأتقن العربية والبلاغة، من مصنفاته (الآيات البينات وهي حاشية على المحلي في شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه وحاشية على تحفة ابن حجر على المنهاج، وحاشية على شرح البهجة الكبير لزكريا الأنصاري، ورسالة في اسم الفاعل، وحاشية على ناصر اللقاني على شرح التفتازاني، وحاشية على شرح ابن الناظم على الألفية وغيرها) توفي سنة (٩٩٤هـ). (تنظر ترجمته في شذرات الذهب ٤٣٤/٨، والأعلام ١٩٨/١).

(٥٧) هو عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، ولد في إسفرايين من قرى خراسان حيث كان أبوه قاضيها له مصنفات في علوم شتى منها الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في البلاغة، وميزان الأدب، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح رسالة الوضع للأيجي وغيرها، توفي سنة ٩٤٥هـ. (تنظر ترجمته في شذرات الذهب ٢٩١/٨، وكشف الظنون/٤٧٧).

(٥٨) المتواطىء: هو الكلّي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السّوية، كالإنسان والشمس، فإنّ الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسّويّة والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها أيضاً بالسّويّة. (التعريفات للجرجاني/١٤٠).

(٥٩) البقرة/ ٢٢٦.

(٦٠) هو القاضي أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي كان عالماً فاضلاً وله مصنفات في فقه أبي حنيفة وألف في التفسير ومن أشهر كتبه إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم المعروف بتفسير أبي السعود توفي سنة (٩٨٢هـ). (تنظر ترجمته في شذرات الذهب ٥٨٤/١، وهدية العارفين لاسماعيل باشا ٢٥٣/٢. وينظر قوله في تفسيره ٢٢٤/١).

(٦١) مرّ تخريج البيت في صفحات سابقة.

(٦٢) ينظر حاشية الصبان ٩٨١/١ وما بعدها.

(٦٣) يوسف/ ١٠٠.

(٦٤) طه/ ٧١.

(٦٥) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٨٩/١.

(٦٦) ينظر مغني اللبيب ٩٩/١.

(٦٧) وحاصل ما ذكره العلماء في التضمين ثمانية أقوال: اولا/ أنه مجاز مرسل؛ لأنّ اللفظ استُعْمِلَ في غير معناه لعلاقة أو قرينة، ثانياً/ أنّ فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة، ثالثاً/ أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يُشرَبْ معنى غيره، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل المناسب مع القرينة اللفظية، وقد جرى على ذلك صاحب الكشاف، رابعاً/ أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة، وقُصِدَ بتبعيته معنى آخر، وبهذا لا يكون من الكناية ولا الإضمار، خامساً/ أن المعنيين مرادان على طريقة الكناية، فيراد المعنى الأصلي، وذلك للتوصل إلى المعنى المقصود، وعلى هذا فلا حاجة للتقدير، سادساً/ أن دلالته غير حقيقية ولا تجوز في اللفظ، وإنما التجوّز يكون في إفضائه إلى المعمول، وفي النسبة غير التامة، وقد نُقِلَ ذلك عن ابن جني، سابعاً/ أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز، ثامناً/ أنه لا بدّ في التضمين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كلّ منهما بعض المراد، وبذلك يخالف الكناية في أنّ أحد المعنيين

تمام المراد والثاني وسيلة إليه. (ينظر حاشية ياسين زين الدين العليمي على شرح التصريح لخالد الأزهري/٦، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ٩٧-٩٨).

(٦٨) اختلف النحوين والبلاغيون في التضمين هل هو قياسي أو سماعي: قال الآلوسي: (والأكثرون على أنه قياسي)، وإذا كان قياسياً فلا بدّ له من ضابط يحكمه، فضابطه عندهم أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام كما ذكره المرادي في تلخيصه بأنه لو كان سماعياً فلا مزية له على إنابة حرف عن حرف لكون كُلٍّ منهما غيرَ قياسيٍّ، وكون التصرّف في الفعل أسهل لا يقتضي التّضمين المطلوب هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسي، وقال ابن هشام: (واختُلِفَ في نحو: عَرَفْتُ زيداً مَنْ هُوَ، فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين (عرف) معنى (علم)، ورُدَّ بأنّ التّضمين لا ينقاس، وهذا التّركيب مقيس)، وبهذا يذهب ابن هشام إلى أنه سماعي، وقد أيّده أبو البقاء الكفوي بذلك بقوله: (والتضمين سماعي لا قياسي، وإنما يُذْهَبُ إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى)، والذي نذهب إليه أنه سماعي لا قياسي، وربما يكون دليلنا كثرته في العربية، فهذه الكثرة لا يمكن حدّها بضوابط، أو وضعها تحت مقاييس حتى قال ابن هشام: (وهو كثير- يعني التضمين- قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئينَ أوراقاً) وهو ما ذهب إليه الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على شرح التصريح للأزهري، هذا بالنسبة للتضمين النحوي، أما التضمين البيان فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول وهو قياسي بالإجماع. (ينظر قول الآلوسي في الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين/ ١٣، وينظر قول المرادي في الجوهر الثمين/ ١٣، وقول ابن هشام في مغنيه ٧٣/٢، وقول أبي البقاء في الكليات/٢٦٦-٢٦٧، والقول الثاني لابن هشام في مغنيه ٣٠٦/٢، وينظر قول العليمي في حاشيته/١٣٤٤، وحاشية الصبان ١٣٨/٢).

(٦٩) ينظر حاشية الصبان ٩٨١/١ وما بعدها.

(٧٠) له حاشية على شذور الذهب لابن هشام غير محققة.

(٧١) زيادة يقتضيها السياق.

(٧٢) النور/ ٦٣.

(٧٣) يريد ابن مالك في مطلع ألفيته.

(٧٤) ينظر حاشية الصبان ١٣٨/٢.

(٧٥) هو شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال باشا عالم موسوعي محقق فاضل ولد في طوقات ونشأ نشأة مترفة أحب العلم واشتغل به صنف في التفسير والفقه والحديث والعقيدة والنحو والمعاني من مصنفاته أسرار النحو ورسالة في الخضاب وتفسير القرآن العزيز ورسالة في إعجاز القرآن وشرح صحيح البخاري وشرح مصابيح السنة للبغوي وغيرها (توفي سنة ٩٤٠هـ) في القسطنطينية. (تنظر ترجمته في كشف الظنون ١٠٦٣/٢، وشذرات الذهب ٣٣٥/١٠، وهدية العارفين ١٤١/١، والأعلام ١٣٣/١).

(٧٦) ينظر قول ابن كمال باشا في حاشية الصبان ١٣٨/٢.

(٧٧) ما وجدته عند الزمخشري هو قوله: (وخالفه عن الأمر إذا صدَّ عنه دونه، ومعنى (الذين يخالفون عن أمره) الذين يصدّون عن أمره دون المؤمنين وهم المنافقون، فحذف المفعول؛لأنّ الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه). الكشاف ٢٦٥/٣.

(٧٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٩٩/١. والأشموني هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي ولد في القاهرة وقد ولّي القضاء من مصنفاته منهج السالك وهو شرح ألفية ابن مالك وله نظم المنهاج في الفقه وشرحه ونظم جمع الجوامع في المنطق وغيرها توفي سنة (٩٠٠هـ). (الأعلام ١٠/٥).

(٧٩) زيادة يقتضيها السياق لتعظيم لفظ الجلالة.

(٨٠) في الأصل (فاليحذر) والصحيح ما أثبتُهُ.

(٨١) النور/ ٦٣.

(٨٢) الأحقاف/ ١٥.

(٨٣) حاشية الصبان ٩٨١/١.

(٨٤) يوسف/ ١٠٠.

(٨٥) نقل ناصر الدين اللقاني في حواشيه عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء تركيباً حقيقياً لا اعتبارياً كما هنا والأقرب عندي أنه مستعمل في كلّ من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور، فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين، فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها. (ينظر حاشية الصبان ١٣٨/٢).

(٨٦) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي ولد في دمشق سنة ٥٧٧ ه وبرز في الدعوة والفقه، وبرز في التأليف وفي مختلف العلوم،يروي السبكي عن والده أن العز بن عبد السلام كان فقيراً أول أمره، ولم يشتغل بالعلم إلا عن كبر، من مصنفاته تفسير القرآن، والفوائد في اختصار المقاصد، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، وغيرها توفي سنة (٦٦٠هـ). (تنظر ترجمته في البداية والنهاية ٣٨٣/١٥، طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٩/٨، شذرات الذهب ٥٢٢/٧، والأعلام ٢١/٤).

(٨٧) ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب ٢٩٤/١.

(٨٨) حاشية الصبان ١٣٨/٢.

(٨٩) النور/ ٦٣.

(٩٠) في الأصل (أربعة).

(٩١) في الحاشية (القعدة).

(٩٢) كلمة محذوفة، وفي الحاشية (أربعة)، وهو خطأ والصحيح ما أثبته.

مصادر التحقيق

القرآن الكريم

- إرتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨).
- الأزهية في علم الحروف/ لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تح عبد المعين الملوحي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ط٢، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم/ لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت).
- الأعلام تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين/ لخير الدين الزركلي (ت١٩٧٦هـ)، مطبعة كوستانسوماس، (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م).
- البداية والنهاية/ لأبي الفداء عماد الدين ابن كثير الدمشقي، مصر، (١٣٤٨هـ).
- البدر الطالع يليه: الملحق التابع للبدر الطالع/ لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، يليه: محمد بن محمد بن يحيين زبارة الحسني اليمني مطبعة السعادة القاهرة، ط١، (١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م).
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة/ عبد المتعال الصعيدي مطبعة النموذجية- مصر، (١٩٩٩م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسى الحلبي- القاهرة، ط١، (١٩٦٥م).
- التضمين النحوي في القرآن الكريم/ الدكتور محمد نديم فاضل- نشر مكتبة دار الزمان- السعودية، ط١، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
- تفسير التحرير والتنوير/ لمحمد الطاهر أبن عاشور، دار سحنون- تونس، (١٩٩٧م).
- التوضيح في حل غوامض التنقيح/ لعبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة (ت٧٤٧هـ)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

- الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين/ للآلوسي رسالة تقدم بها خالد عبد فزاع/ جامعة القادسية لنيل درجة الماجستير، (٢٠٠٣م).
- حاشية الشمَّني/ لأحمد بن محمد الشمَّني (ت٨٧٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية العلامة الأمير على شرح شيخه العلامة الملوي على رسالة الامام السمرقندي في فن الاستعارات، مخطوط دار الكتب المصرية ١٨٢/٢ وعليه تقريرات للاجهوري.
- حاشية ياسين زين الدين العليمي على شرح التصريح على التوضيح/ خالد الأزهري- المطبعة الأزهرية- القاهرة، (١٣٢٦هـ).
- خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٢هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).
- الخصائص/ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار- العراق- دار الشؤون الثقافية العامة، (١٩٩٠م).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مراقبة محمد عبد المعيد ضان- نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف سمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط- دمشق، (١٩٨٧م).
- دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون/ للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت. ق ١٢هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، شرحه وقدم له ووضح فهارسه سوهام المصري عني بمراجعته د.ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي- بيروت- دمشق وعمان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان مجير الدين ابن تميم (ت٦٨٤هـ)، نظرات ومستدرك/ عباس هاني الجراح (د.ت).
- الرسالة الكبرى في البسملة/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تح، فواز أحمد زمرلي- وحبيب يحي الميرء دار الكتاب العربي- بيروت، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ لعبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، دار ابن كثير- دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، تح: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تح محمد محي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة- مصر، ط١٤، (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).
- شرح التصريح على التوضيح لألفية أبن مالك في النحو/ خالد الأزهري- بحاشية العليمي، ياسين بن زين الدين- المطبعة الأزهرية، (١٣٢٦هـ).
- شرح الدماميني على مغني اللبيب/ محمد بن أبي بكر الدماميني، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- شرح ديوان المتنبي/ للعلامة الواحدي، طبع في برلين، (١٨٦١م).
- شرح الكافية/ لرضي الدين الأستربادي (ت٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ت).
- الطبقات الشافعية الكبرى/ تاج الدين أبو نصر عبد المتعال بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو- النشر فيصل عيسى البابي الحلبي، (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م).
- الطبقات الصغرى/ عبد الوهاب الشعراني تح: محمد عبد الله شاهين- دار الكتب العلمية، (١٩٩٩م).

- طراز المجالس/ أحمد بن محمد الخفاجي، شهاب الدين- المطبعة الوهبية، (١٢٨٤هـ).
- فوات الوفيات/ لمحمد بن شاكر الكتبي، تح إحسان عباس- دار صادر- بيروت، (١٩٧٤م).
- كتاب التعريفات/للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- لبنان، ط١، (٢٠٠٥م).
- كتاب سيبويه/ لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، تح: محمد نظام الدين الفيتح- مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح: عبد الرزاق مهدي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الكليات/ لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تح د.عدنان درويش ومحمد المصري- مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
- لسان العرب/ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر- بيروت، ط١، (د.ت).
- مجلة معهد المخطوطات العربية/ مطبوعات جامعة الدول العربية- العدد:١٧، ط٢، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
- معجم المؤلفين/ عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي- دمشق، (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م).
- مغني اللبيب/ لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، خرج آياته وعلّق عليه: أبو عبدالله علي عاشور الجنوبي- دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م).

- مفتاح العلوم/ لأبي يعقوب يوسف السكاكي، تح د.أكرم عثمان يوسف- منشورات جامعة بغداد- مطبعة دار الرسالة- بغداد، ط١، (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- نصرة الثائر على المثل السائر/ لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، نشره الأستاذ محمد علي سلطاني- مجمع اللغة العربية- دمشق، (١٩٧١م).
- هدية العارفين/ لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة ودار إحياء التراث العربي- لبنان، (١٩٥١م).
- الوافي بالوفيات/ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (٢٠٠٠م).